

جهاز أبوظبي للمحاسبة
Abu Dhabi Accountability Authority



2012

تقرير المحاسبة

جهاز أبوظبي للمحاسبة
Abu Dhabi Accountability Authority



20 تقرير 12 المحاسبة







صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

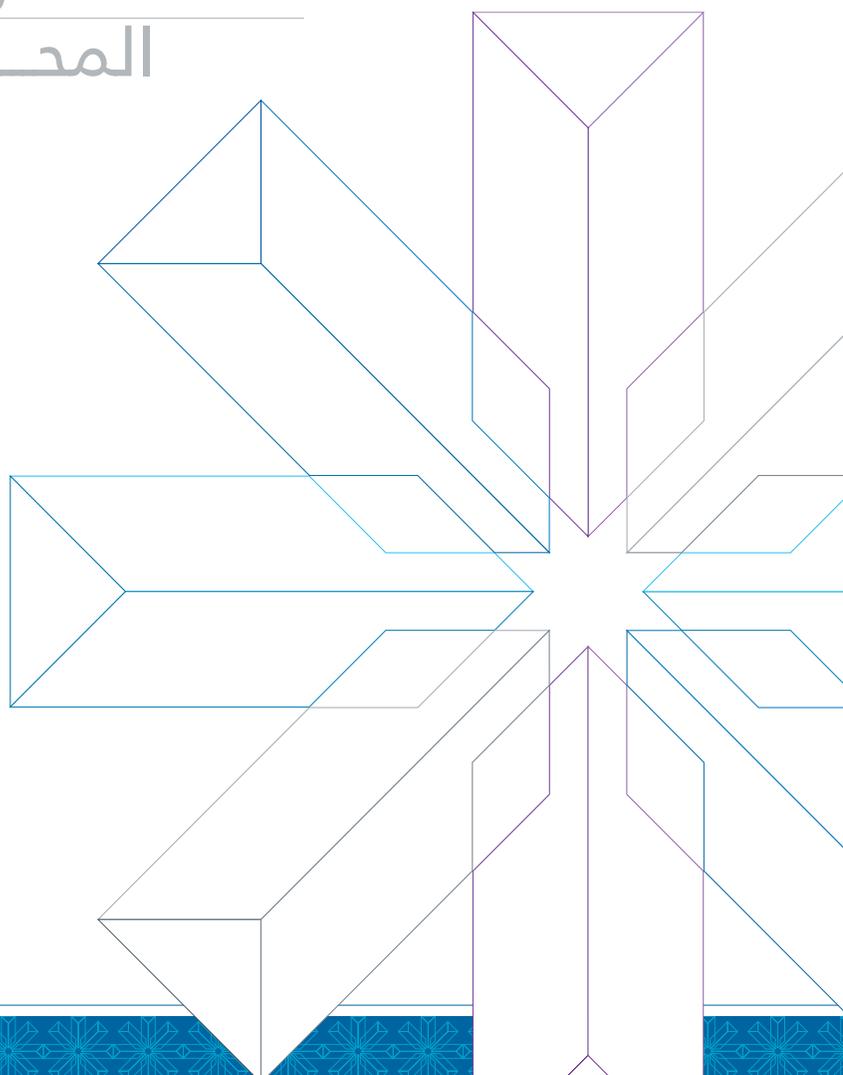




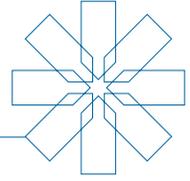


الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

20 تقرير
12 المحاسبة



08 كلمة رئيس الجهاز



10 الجزء الأول

عن الجهاز

- 1.1 لمحة عامة
- 2.1 الجهات الخاضعة
- 3.1 المهام والأولويات والمحصلات
- 4.1 تقرير الحوكمة

24 الجزء الثاني

نواتج الجهاز

- 1.2 التدقيق والفحص المالي
- 2.2 مراجعة الأداء والمخاطر
- 3.2 دعم المحاسبة
- 4.2 مركز أداء للتدريب

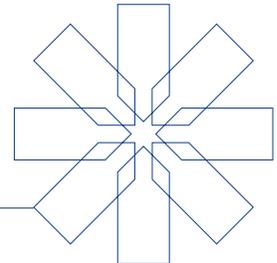
36 الجزء الثالث

تقرير عام 2011 وخطة عمل 2012

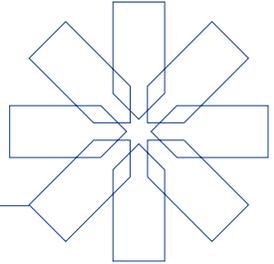
- 1.3 ملخص إنجازات عام 2011
- 2.3 نواتج التدقيق والفحص المالي
- 3.3 نواتج مراجعة الأداء والمخاطر
- 4.3 نواتج دعم المحاسبة
- 5.3 نواتج مركز أداء للتدريب
- 6.3 خطة عمل 2012

58 الجزء الرابع

البيانات المالية المدققة للعام 2011



معالي رياض عبدالرحمن المبارك
رئيس الجهاز





كلمة رئيس الجهاز

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وتحولها إلى إنجازات نذكر لكم فيما يلي بعضاً منها:

- إصدار 212 تقرير في مختلف النواتج التي يقدمها الجهاز.
- انتخاب الجهاز لعضوية المجلس الاستشاري للمنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين من قبل كافة أعضاءه وبذلك أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية تحصل على هذه العضوية.
- إعلان الجهاز مع الاتحاد الوطني للمحاسبين القانونيين الأمريكي "ناسبا" عن البدء باستضافة امتحان الزمالة الأمريكية لشهادة "المحاسب القانوني المعتمد" (CPA) في أبوظبي والمنطقة.
- حصول الجهاز على جائزة "المساهمة البارزة - فئة المؤسسات" في الدورة الأولى لجائزة التميز المحاسبي والمالي في الشرق الأوسط.

لا نود الإطالة هنا عما حققه الجهاز ، متمنين قبول دعوتنا لكم للتعرف عن كثب على جهاز أبوظبي للمحاسبة من خلال تصفح هذا التقرير حيث يتناول الجزئين الأول والثاني ما نعدّه البنية التحتية والأساسية لتحقيق أهداف الجهاز ، يتبعهما نبذة عن ما تم إنجازه خلال السنة الماضية وما هو مخطط لإنجازه خلال السنة المقبلة بإذن الله ويختتم تقرير المحاسبة ببياناتنا المالية المفصّل عنها بكل شفافية.

وختاماً أود أن أكرر امتناننا لقيادتنا الحكيمة واعتزازنا برؤيتها، وتقديرنا لتعاون كافة الجهات الخاضعة وتواصلهم معنا ، كما أود أن أقدم جزيل الشكر لكافة موظفي الجهاز على ما بذلوه من جهود خلال العام المنصرم.

رياض عبدالرحمن المبارك

رئيس الجهاز

يسعدنا تواصلنا معكم للسنة الرابعة على التوالي من خلال تقرير المحاسبة 2012، متمنين أن يلبي بمحتواه الشفافية والمحاسبة التي وعدناكم بها ونطمح إلى تحقيقها في كافة أعمالنا.

كان عام 2011 بلا شك عام التحديات والأحداث على الصعيدين المحلي والدولي، وقد كان بالنسبة لجهاز أبوظبي للمحاسبة نقطة تحول هامة، اخترنا خلاله كافة منهجيات خدماتنا وأعمالنا وحرصنا على تحري سبل تطويرها إلى مستوى الممارسات الرائدة بهدف التأكد من دقة نواتجنا ووضوحها وتلبيتها لمهام ومسؤوليات الجهاز بحسب قانون إنشائه.

إن السعي الدائم إلى الأفضل والمثابرة على الإنجاز والطموحات الكبيرة؛ ليست مبادئ يحتكرها الجهاز إنما هي أسلوب حياة نشأنا جميعاً عليه واعتدناه ورؤية قيادة أحببناها وروح اتحاد أنشأ دولة احتفلنا بعيدها الأربعين خلال السنة الماضية. كان احتفالنا في الثاني من ديسمبر بالذكرى الأربعين للاتحاد وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة أبرز أحداث 2011 وهو أول ما نتفاخر بذكره عند استرجاع أحداث العام الماضي ويحتم علينا انتهاء الفرصة لتجديد التهناتي والتبريكات لدولتنا حكماً وشعباً داعين المولى عزوجل أن يديم علينا نعمة الأمن والرخاء.

عند وضوح الرؤية وتوفير الدعم يسهل التنفيذ وتتحول الأهداف إلى إنجازات، وإننا لمحظوظون بوجود رؤية واضحة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وحاكم إمارة أبوظبي (حفظه الله)، ودعم لامحدود من الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس التنفيذي (حفظه الله) فكان لابد من إدراك الأهداف

الجزء الأول
عن الجهاز

لمحة عامة	1.1
الجهات الخاضعة	2.1
المهام والأولويات والمحصلات	3.1
تقرير الحوكمة	4.1



1.1 لمحة عامة

1.1.1 تاريخ الجهاز

تم تأسيس جهاز أبوظبي للمحاسبة "الجهاز" في 18 ديسمبر 2008 كهيئة مستقلة يتبع سمو ولي عهد أبوظبي ويحل محل جهاز الرقابة المالية، والذي تم إنشاؤه بموجب القانون رقم (1) الصادر في 12 يناير 1985.

نص أول قانون لإنشاء جهاز الرقابة المالية على تأسيسه كهيئة مستقلة يتبع ولي العهد وحدد مهامه ضمن نطاق ضيق يشمل الرقابة المالية على أموال الجهات العامة والتحقق من سلامة ومشروعية إدارة هذه الأموال ولم يتطرق إلى تقديم خدمات مراجعة للأداء أو المخاطر أو خدمات المشورة والمساعدة كما أنه لم يشمل تدريب وتأهيل مواطني الدولة في مجالي المحاسبة والتدقيق. بدأ جهاز الرقابة المالية بالممارسة الفعلية لأعماله في 15 إبريل 1997 بناءً على بعض التعديلات التي طرأت على القانون رقم (1) بخصوص إنشائه.

2.1.1 الأهداف والركائز الإستراتيجية

← **الرؤية** " أن نكون أحد أفضل خمس أجهزة محاسبة في العالم "

← **الرسالة** " مساعدة حكومة أبوظبي والجهات العامة على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة

والشفافية عن طريق تقديم تأكيدات وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية "

← **القيم**



المحاسبة والشفافية

← الدور الرئيسي

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف الأموال والموارد العامة تتم بكفاءة وفاعلية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية.

الاستراتيجية العامة :

تتمحور الاستراتيجية العامة للجهاز حول مساعدة الجهات الخاضعة على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية من خلال:

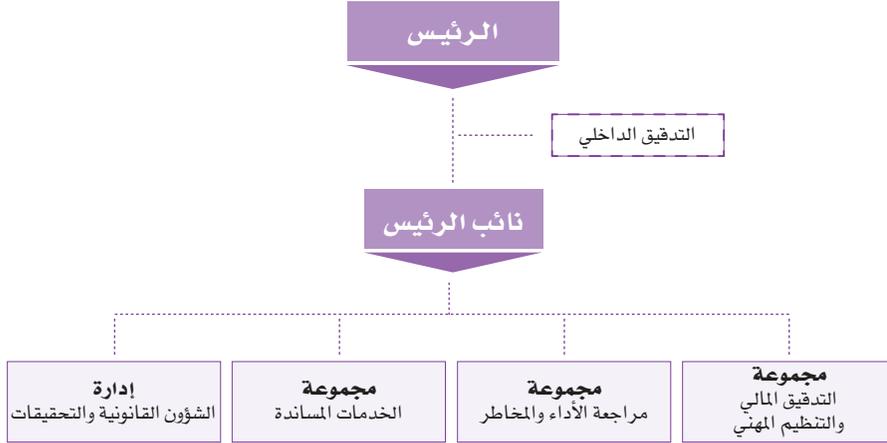
- أن نصبح مستشاراً موثوق به للحكومة والجهات الخاضعة.
- أن نكون مثال يقتدى به وأن نشجع على تطبيق أفضل الممارسات الرائدة.
- دعم وتحسين التواصل والتعاون بين الجهات الخاضعة وتشجيع تبادل الخبرات.

← الأهداف الإستراتيجية

- | | |
|--|--|
| 1. البحث على مبادئ الحوكمة والمحاسبة والشفافية | البحث على استخدام أفضل معايير الحوكمة والمحاسبة والشفافية للتحقق من أن الأموال التي تم صرفها من قبل الجهات العامة تحقق الأهداف المرجوة بكفاءة وفاعلية واقتصادية. |
| 2. تحسين الأداء | دعم الجهات العامة لتحسين أدائها وتطوير جودة البيانات المستخدمة من قبل متخذي القرار. |
| 3. التشجيع والمحافظة على استخدام الممارسات الرائدة | التشجيع والمحافظة على استخدام الممارسات الرائدة من خلال البحث والتطوير المستمر وتبادل المعرفة والخبرات. |
| 4. تنمية الموارد البشرية | تدريب وتطوير خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، والاحتفاظ بالأفراد ذوي المؤهلات والخبرة العالية. |

3.1.1 الهيكل التنظيمي

تم وضع الهيكل التنظيمي للجهاز بما يخدم أهدافه الإستراتيجية ويفصل بصورة واضحة بين مهام ومسؤوليات كل إدارة كما هو مبين في الرسم أدناه:



← الموظفون

يؤمن الجهاز بأن موظفيه هم أهم موارده حيث يضم فريق العمل خيرات وكفاءات عالية من ثقافات مختلفة، توحدهم قيم الجهاز ورؤيته ومهامه.

يدعم الجهاز العمل بروح الفريق الواحد ويعزى كافة نجاحاته إلى ذلك حيث قام الجهاز بتحديد المسار الوظيفي لكافة العاملين فيه بشكل يضمن حصولهم على فرص متساوية لتطوير مهاراتهم وخبراتهم مع محافظته على التزامه باستقطاب أبناء الدولة إلى هذه المهنة ومساعدتهم على نيل المؤهلات المهنية والخبرة.

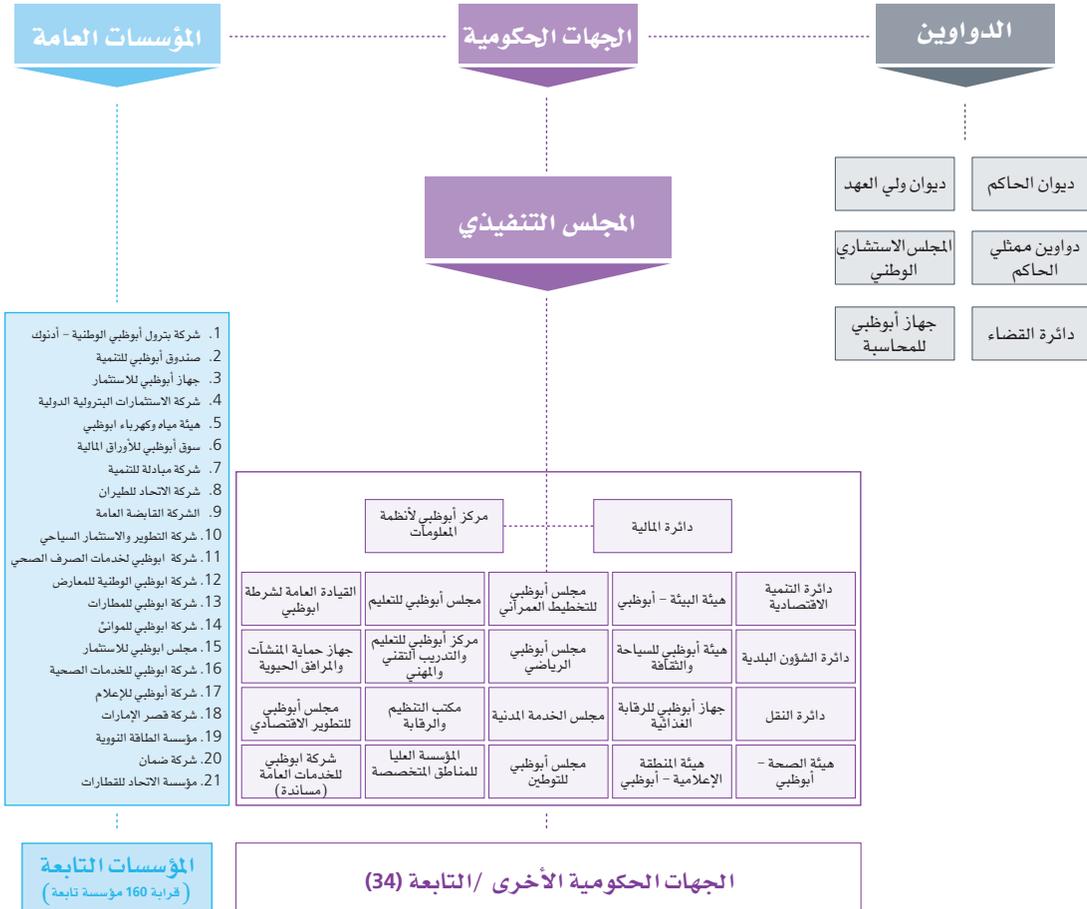
2.1 الجهات الخاضعة

تتضمن قائمة الجهات الخاضعة لنطاق عمل الجهاز الدوائر المحلية والمجالس والهيئات المحلية وما في حكمها والمؤسسات والشركات والمشروعات التي تساهم الحكومة فيها بنسبة لا تقل عن 50% والجهات التابعة لتلك المؤسسات والشركات والمشروعات.

بالإضافة إلى ما تقدم، يمكن للجهاز ممارسة اختصاصاته على جهات أخرى تبعاً لمعايير أخرى ووفقاً لقانون إنشاء الجهاز.

← تصنيف الجهات الخاضعة

قام الجهاز بتصنيف الجهات الخاضعة إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي:



← تشمل الجهات الحكومية الأخرى الآتي:

- مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة
- صندوق خليفه لتطوير المشاريع
- مجلس تنمية المنطقة الغربية بإمارة أبوظبي
- نادي تراث الإمارات
- دار زايد للثقافة الإسلامية
- المؤسسة العامة لحديقة الحيوان والأحياء المائية بالعين
- المركز الوطني للتأهيل
- مركز خدمات المزارعين بإمارة أبوظبي
- مركز الزراعة العضوية
- صندوق الدعم المالي لأصحاب المزارع
- مؤسسة التنمية الأسرية
- مؤسسة زايد العليا
- مؤسسة الرعاية الاجتماعية وشؤون القصر
- مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية
- مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية
- مؤسسة الإمارات
- هيئة قروض المساكن الخاصة للمواطنين
- جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث
- كلية الإمارات للتطوير التربوي
- جامعة باريس السوربون - أبوظبي
- معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني
- معهد التكنولوجيا التطبيقية
- صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي
- بلدية مدينة أبوظبي
- بلدية مدينة العين
- بلدية المنطقة الغربية
- مركز إدارة النفايات - أبوظبي
- مركز تنظيم النقل بسيارات الأجرة
- صندوق تعويضات أصحاب رخص سيارات الأجرة
- الصندوق الدولي للحفاظ على الحباري
- صندوق محمد بن زايد الدولي لحماية الأنواع وإثراء الطبيعة
- مركز الإحصاء - أبوظبي
- هيئة طيران الرئاسة
- مكتب أبوظبي للهوية الإعلامية

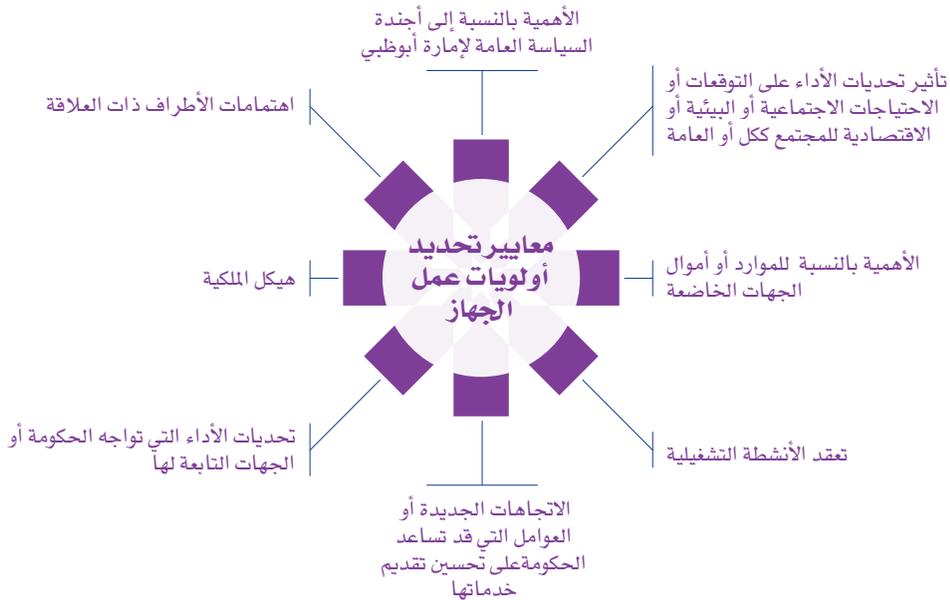
3.1 المهام، والأولويات، والمحصلات

1.3.1 المهام

يهتم الجهاز بتحقيق المحصلات (النتائج) المرجوة منه على أكمل وجه لذلك قام بتحديد أولويات عمله بشكل يتوافق مع المهام والمسؤوليات التي حددها قانون إنشائه في المادة (14) كالآتي:

- تدقيق البيانات المالية الموحدة للحكومة والبيانات المالية للجهات الخاضعة.
- مراجعة الأداء والمخاطر، وله في سبيل ذلك من وقت لآخر ما يلي:
 - فحص كفاءة وفاعلية واقتصادية الأنشطة المالية والتشغيلية للجهات الخاضعة.
 - التأكد من التزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
 - فحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.
- تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأي إجراءات أو خدمات أخرى للجهات الخاضعة.
- تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وتأمين مراكز التدريب اللازمة لذلك.
- التحقيق في البلاغات التي تحال إلى الجهاز وما يتكشف له من مخالفات.

يقوم الجهاز بتحديد أولوياته واختيار أعماله والجهات الخاضعة التي تحظى بالأولوية بناءً على المعايير الموضحة في الرسم الآتي:



2.3.1 الأولويات والمحصلات

إن الآلية التي يتبعها الجهاز لتحقيق المحصلات (النتائج) تبدأ عند أهدافه الاستراتيجية التي تشتق منها أولويات عمله وبها حدد نواتجه:

الأهداف			
الهدف الأول	الهدف الثاني	الهدف الثالث	الهدف الرابع
الحث على مبادئ الحوكمة والمحاسبة والشفافية	تحسين الأداء	التشجيع والمحافظة على استخدام الممارسات الرائدة	تنمية الموارد البشرية
الأولويات			
1. تقديم خدمات تأكيدات وتدقيق مالي عالية الجودة وفي الوقت المناسب.	4. تعريف الأطراف ذات العلاقة بدور الجهاز والخدمات التي يقدمها وكيفية الاستفادة منها.	8. اعتماد منهجيات لخدمات التدقيق والمراجعة مبنية على أسلوب المخاطر.	11. اجتذاب عناصر من ذوي المؤهلات والخبرات العالية والاحتفاظ بهم في بيئة عمل مميزة.
2. مساعدة الجهات العامة على اتباع أساليب حوكمة فعالة.	5. تقديم خدمات مراجعة أداء عالية الجودة وتصميم خدمات استشارية حسب الحاجة.	9. تحديد أفضل الممارسات الرائدة والتشجيع على تطبيقها في الجهات العامة.	12. إنشاء مركز تدريب لإعداد وتدريب مواطني الدولة وتطوير قدراتهم ومهاراتهم.
3. تحسين جودة التقارير والتشجيع على التطور في توفير المعلومات واستخدامها.	6. دعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة بين مختلف الجهات العامة وتحسين التواصل والتعاون البناء بين هذه الجهات.	10. المشاركة الفعالة في تنظيم مهنة التدقيق والإشراف عليها.	
	7. دعم إنشاء وتطوير أنشطة التدقيق الداخلي في كافة الجهات العامة.		
النواتج			
التدقيق والفحص المالي - مراجعة الأداء والمخاطر - دعم المحاسبة - مركز أداء للتدريب			
المحصلات			
<ul style="list-style-type: none"> تعزيز مبدأ المحاسبة والشفافية في الحكومة والجهات العامة. الجمهور والعالم مطلع على مبدأ المحاسبة والمسؤولية في حكومة أوطاني. وجود قطاع عام ذو كفاءة وفاعلية. قواعد حوكمة وإدارة مخاطر فعالة مطبقة في جميع الجهات العامة. عدد كبير من مواطني الدولة المؤهلين في مجالي المحاسبة والتدقيق. تقارير مالية للجهات العامة ذات شفافية ومصداقية عالية. التزام أفضل بتطبيق القوانين والأنظمة. 			

4.1 تقرير الحوكمة

يهدف الجهاز إلى كسب ثقة الأطراف ذات العلاقة والحفاظ عليها من خلال اتباعه لأفضل معايير المحاسبة والشفافية المتعارف عليها عالمياً وإصدار تقرير الحوكمة الخاص به بناءً على ذلك. ويعتمد الجهاز في هذا التقرير على اتباع مجموعة من المبادئ والضوابط العامة والأسس والإجراءات المثلى التي تندرج تحت المكونات الرئيسية التالية للحوكمة:

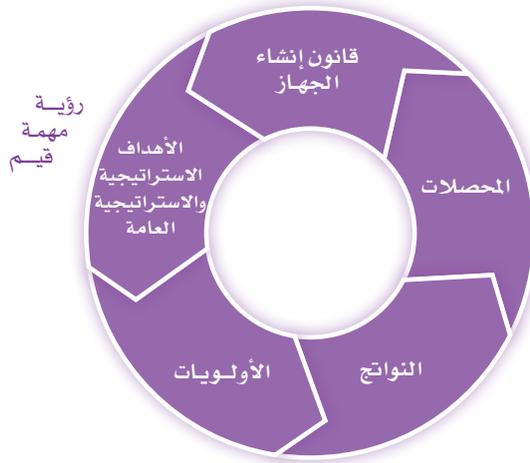
- القيادة
- المؤسسية
- إدارة الأداء
- الرقابة
- التقارير الخارجية

1.4.1 القيادة

يعتمد الجهاز على مبدأ الشفافية في كافة تعاملاته ويحرص رئيس الجهاز من خلال عدة قنوات على توضيح الاستراتيجية العامة للجهاز لكافة العاملين فيه ومراجعة خطته السنوية وأدائه في بداية كل عام خلال الاجتماع السنوي الخاص بالجهاز بالإضافة إلى الاجتماعات الشهرية مع الفريق الإداري والتي يتم من خلالها طرح المواضيع ذات الأهمية والتحقق من أن سير العمل يتماشى مع الخطة السنوية للجهاز وبالإتساق مع الرؤية والاستراتيجية الشاملة لحكومة أبوظبي.

2.4.1 المؤسسية

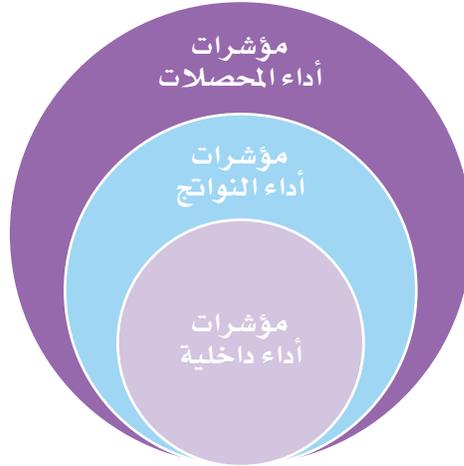
قام الجهاز بوضع وتوثيق إطار تنظيمي واستراتيجي له كما قام الجهاز بتطوير منهجيات العمل المختلفة لكل النواتج والخدمات التي يقدمها وذلك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. يتم مراجعة وتحديث هذا الإطار والمنهجيات بصورة دورية لضمان تلبيةه للمستجدات واحتياجات الإمارة والأطراف ذات العلاقة.



3.4.1 إدارة الأداء

يقاس أداء الجهاز وفقاً لمقاييس موضوعية تم تطويرها على أساس معايير متعارف عليها عالمياً حيث قام الجهاز بتطوير ثلاث مجموعات من مقاييس الأداء :

1. مؤشرات الأداء الرئيسية للمحصلات: تقيس مدى أثر أعمال الجهاز في وضع أو حالة المجتمع أو الاقتصاد أو البيئة ومدى التغيير في تلك الحالة أو الوضع.
2. مؤشرات الأداء الرئيسية للنواتج: تقيس تكلفة وكمية وجودة وتوقيت الخدمات والنواتج التي يقدمها الجهاز (مثل: تكلفة التقارير ، عدد التقارير ، جودة التوصيات ، إصدار التقارير في الوقت المحدد) .
3. مؤشرات الأداء الداخلية: تقيس أداء الإدارات والوحدات الداخلية للجهاز.



وضع الجهاز إجراءات عادلة ومنصفة لوضع السياسات الخاصة بمكافآت الموظفين بالإضافة إلى نظام إدارة الأداء الذي يقوم بوضع الأسس العادلة لتقييم أداء الموظفين وتوضيح المسار المهني للنمو الوظيفي، كما يوفر الجهاز برامج تدريبية متنوعة وورش عمل خاصة تساهم بشكل أساسي في تنمية قدرات موظفي الجهاز وحرفية أدائهم ومعرفتهم حتى يتمكنوا من تحقيق النمو والتقدم في المجال الذي يعملون به.

ويعتبر الجهاز الاتصال وسيلة أساسية وضرورية لقياس أدائه ولتحقيق الشفافية مع الأطراف ذات العلاقة سواء كانت هذه الأطراف هي الجهات الخاضعة أو الجمهور عموماً. قام الجهاز بإطلاق العديد من المبادرات التي من شأنها خلق وعي وفهم لدوره ومهامه حيث تم إطلاق الهوية الجديدة له وموقعه الإلكتروني تحت عنوان (www.adaa.abudhabi.ae) بالإضافة إلى المبادرات الهادفة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق وفتح باب التواصل بين الجهات كافة وزيادة فرص تبادل المعرفة كالمجلة الإلكترونية الشهرية الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA IFRS Digest) وبوابة المعرفة (e-maarifa) و”إدارة التدقيق – أبوظبي“ بالإضافة إلى ورش العمل وحلقات النقاش حول الخدمات والسياسات الجديدة.

← استطلاع الجهات الخاضعة

يهتم الجهاز بالحصول على آراء الجهات الخاضعة للتعرف على آرائهم وانطباعاتهم بخصوص أعمال الجهاز وذلك بعد صدور تقرير الجهاز. تعتبر المحصلات التي يسفر عنها مثل هذا الاستطلاع دليلاً هاماً على فعالية الممارسات المتبعة، وتساهم بشكل أساسي في تطوير الممارسات والارتقاء بمستوى الخدمات التي يقدمها الجهاز.

4.4.1 الرقابة

← الرقابة الداخلية

يقوم الجهاز بمراجعة أنظمتها الرقابية الداخلية بشكل سنوي للتأكد من سلامتها وفعاليتها بالإضافة إلى ضوابط الرقابة المالية والتشغيلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها وإدارة المخاطر من خلال وحدة التدقيق الداخلي في الجهاز والتي تعمل وفق «دليل التدقيق الداخلي» الذي أصدره الجهاز عام 2010.

كما يتبع الجهاز قواعد صارمة للسلوك المهني من أجل الارتقاء إلى أرفع مستويات السلوك العملي والمهني والالتزام بقواعد وأخلاقيات المهنة، والحرص على فهم كافة الموظفين في الجهاز لها والتزامهم بها. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد ضابط التزام مسؤول عن تلقي أية مخالفات متعلقة بالموظفين أو بنشاطات الجهاز وفحصها ورفع التوصيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما يؤدي موظفو الجهاز اليمين التالي أمام معالي رئيس الجهاز عند التحاقهم للعمل فيه بحسب ما جاء في المادة (9) من قانون إنشاء الجهاز:

«أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للحاكم والبلاد، وأن احترم الدستور والقانون وأن أعمل على صيانة الأموال العامة وأن أؤدي عملي بأمانة ودقة وأن أحافظ على سرية الأعمال».

← الرقابة الخارجية

يتم تدقيق البيانات المالية للجهاز بواسطة مدقق حسابات خارجي سنوياً. لقد تم إعادة تعيين شركة أرنست ويونغ وفق قواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة عن الجهاز للقيام بهذه المهمة للسنة المالية 2011. ولقد تقاضت هذه الشركة لقاء الخدمات المتعلقة بتدقيق حسابات الجهاز لعام 2011 مبلغ 89,000 درهم.

5.4.1 التقارير الخارجية

يقوم الجهاز بإعداد خطة سنوية توضح نواياه التشغيلية وأهدافه وتوقعات الأداء وتشمل الخطة استراتيجية وأولويات ونواتج ومحصلات الجهاز ومقاييس الأداء.

كما يقوم الجهاز بإعداد تقرير سنوي "تقرير المحاسبة" يتضمن المعلومات الآتية:

- بيان الاداء الفعلي للجهاز خلال السنة المالية المنصرمة ومقارنته بالخطة السنوية ، وغيرها من المعلومات الضرورية التي تمكن من إجراء تقييم لأداء الجهاز خلال السنة المالية.
- تقرير الحوكمة.
- البيانات المالية السنوية للجهاز وتقرير مدقق الحسابات عليها.



الجزء الثاني
نواتج الجهاز

التدقيق والفحص المالي	1.2
مراجعة الأداء والمخاطر	2.2
دعم المحاسبة	3.2
مركز أداء للتدريب	4.2

مقدمة

قام الجهاز خلال الأعوام السابقة بتطوير عدد من النواتج لتمكنه من تنفيذ الاختصاصات الموكلة إليه بموجب القانون.

ويوضح الرسم التالي نواتج الجهاز والاختصاص الذي تسهم في تنفيذه:

اسم الناتج	اسم مجموعة النواتج	الاختصاص وفق القانون رقم (14) لسنة 2008
<ol style="list-style-type: none"> 1. التدقيق المالي 2. الفحص المالي 3. تقييم الإدارة المالية 	التدقيق والفحص المالي	تدقيق البيانات المالية الموحدة للحكومة والبيانات المالية للجهات الخاضعة.
<ol style="list-style-type: none"> 4. مراجعة الخدمات والنواتج 5. مراجعة المشاريع التنموية 6. مراجعة المشتريات 7. تقييم التدقيق الداخلي 8. مراجعة مخاطر الاحتيال 	مراجعة الأداء والمخاطر	فحص كفاءة وفعالية واقتصادية الأنشطة التشغيلية والمالية للجهات الخاضعة والتحقق من التزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
<ol style="list-style-type: none"> 9. تقارير المحاسبة 10. المشورة 11. الفحص الخاص 	دعم المحاسبة	تقديم تقرير الجهاز السنوي ورفع تقارير دورية عن أعمال الجهاز إلى سمو ولي العهد والقيام بأية مهام ومسؤوليات أخرى يكلف بها من سموه. تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأية إجراءات أو خدمات أخرى للجهات الخاضعة، يرى رئيس الجهاز أنها مناسبة وملائمة. التحقيق في المخالفات المحالة إلى الجهاز وما يتكشف له من مخالفات، وفحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.
<ol style="list-style-type: none"> 12. تأهيل مدققين إماراتيين 13. الأبحاث ومشاركة المعرفة 14. التمثيل المحلي والدولي 15. المؤتمرات وورش العمل 	مركز أداء للتدريب	تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني الدولة وتأمين مراكز التدريب اللازمة لذلك.

1.2 التدقيق والفحص المالي

قام الجهاز بتطوير ثلاثة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف تمكين الجهاز من التحقق من صحة البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي والبيانات المالية الصادرة عن الجهات الخاضعة:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي
- تقييم الإدارة المالية

1.1.2 التدقيق المالي

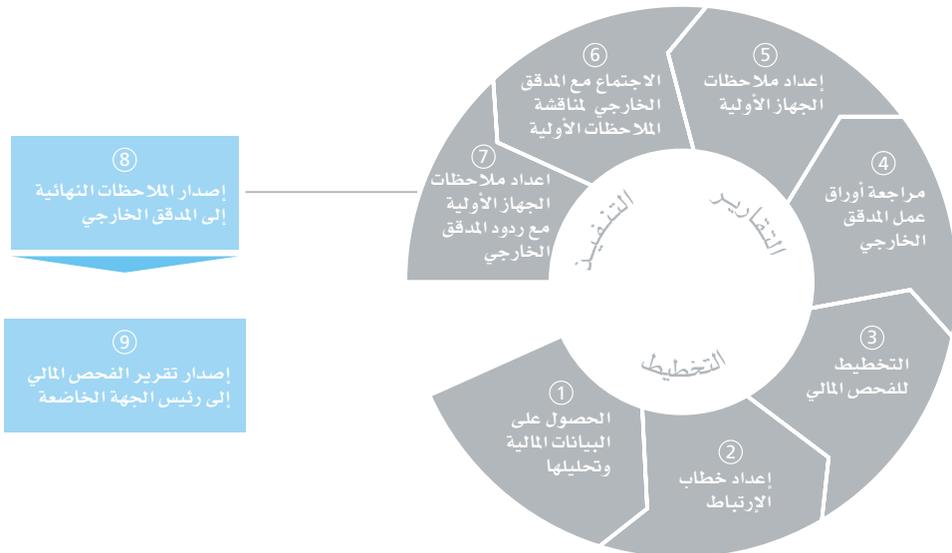
تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي بهدف التحقق من صحة تلك البيانات.

تم تطوير ”منهجية التدقيق المالي“ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) الصادرة من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

2.1.2 الفحص المالي

التأكد من التزام الجهة الخاضعة بتعيين مدقق الحسابات وفق ”قواعد تعيين مدققي الحسابات“ الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة وفحص البيانات المالية وأعمال مدقق الحسابات ، وذلك بهدف التحقق من صحة البيانات المالية للجهات الخاضعة.

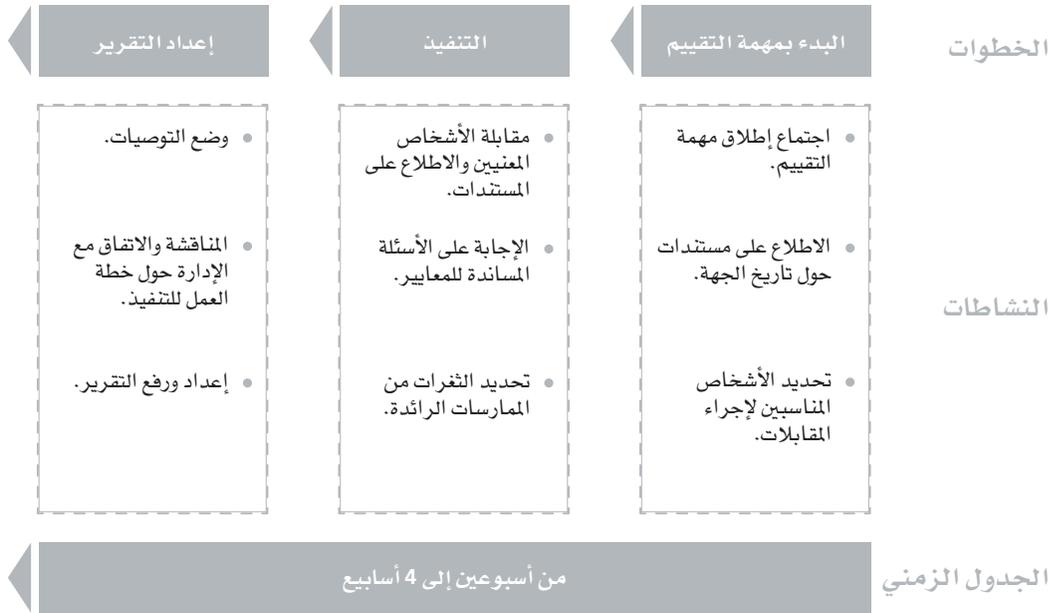
تم تطوير ”منهجية الفحص المالي“ بناء على أفضل الممارسات ووفقاً للمناهج الصادرة من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).



3.1.2 تقييم الإدارة المالية

تقييم الإدارة المالية في الجهات الخاضعة ومدى توافقها مع أفضل الممارسات ، وذلك بهدف التحقق من فعالية عملية إعداد البيانات والتقارير المالية.

تم تطوير منهجية تقييم الإدارة المالية وفقاً للمنهجية المعدة من قبل معهد المحاسبة والمالية العامة (CIPFA) وهو معهد رائد للمحاسبين العاملين في القطاع العام في المملكة المتحدة وعضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).



2.2 مراجعة الأداء والمخاطر

قام الجهاز بتطوير خمسة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات الخاضعة يتم بكفاءة وفعالية واقتصادية والتزام هذه الجهات بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة:

- مراجعة الخدمات والنواتج
- مراجعة المشاريع التنموية
- مراجعة المشتريات
- تقييم التدقيق الداخلي
- مراجعة مخاطر الاحتيال

1.2.2 مراجعة الخدمات والنواتج

مراجعة الخدمات والنواتج التي تقدمها الجهات الخاضعة بهدف التحقق من مدى كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات والاجراءات التي يتم من خلالها تقديم الخدمة أو الناتج محل المراجعة ومدى توافقتها مع أفضل الممارسات.

تم تطوير ”منهجية مراجعة الخدمات والنواتج“ وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال.

2.2.2 مراجعة المشاريع التنموية

مراجعة مشاريع البنية التحتية والمرافق الحيوية قيد التنفيذ بهدف التحقق من مدى كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات والاجراءات المتبعة لإدارة المشروع محل المراجعة ومدى توافقتها مع أفضل الممارسات.

تم تطوير ”منهجية مراجعة المشاريع التنموية“ وفقاً لمعايير إدارة المشاريع الصادرة عن معهد إدارة المشاريع (PMI).

3.2.2 مراجعة المشتريات

مراجعة المشتريات في الجهات الخاضعة بهدف التحقق من مدى الالتزام بأنظمة ولوائح المشتريات المعمول بها في الجهة الخاضعة، بالإضافة إلى مراجعة فعالية وكفاءة واقتصادية عمليات الشراء بما يتفق مع أفضل الممارسات.

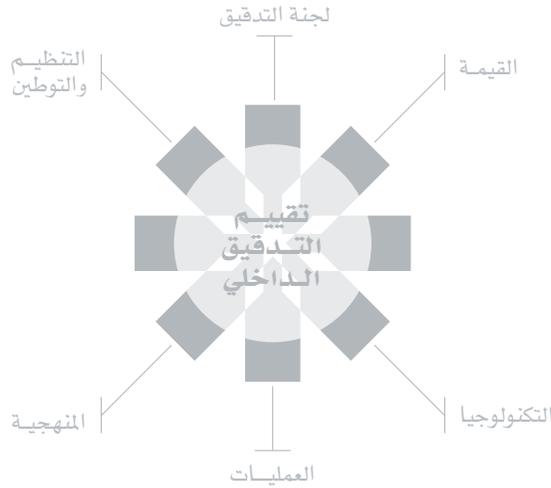
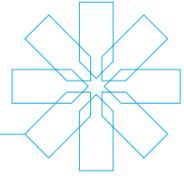
تم تطوير ”منهجية مراجعة المشتريات“ وفقاً لمعايير معهد الطلب والمشتريات (CIPS).

4.2.2 تقييم التدقيق الداخلي

تقييم وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة بهدف التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية أعمال التدقيق الداخلي في الجهة الخاضعة ومدى توافقها مع أفضل الممارسات.

تم تطوير "منهجية تقييم التدقيق الداخلي" بناء على أفضل الممارسات ووفقاً للمعايير الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين (IIA).

يتم تقييم التدقيق الداخلي بناءً على 6 عناصر
وهي: لجنة التدقيق، التنظيم والتوطين،
المنهجية، العمليات، التكنولوجيا
المستخدمة والقيمة.



5.2.2 مراجعة مخاطر الاحتيال

مراجعة الإطار التنظيمي لمخاطر الاحتيال في الجهة الخاضعة بهدف التحقق من وجود نظام داخلي فعال لدرء الاعتداء على المال العام والفساد والحد من مخاطر الاحتيال.

تم تطوير "منهجية مراجعة مخاطر الاحتيال" وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال وتشمل مراجعة العناصر الأساسية الآتية:



3.2 دعم المحاسبة

قام الجهاز بتطوير ثلاثة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف دعم مساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامهم ومسؤولياتهم:

- تقارير المحاسبة.
- المشورة.
- الفحص الخاص.

1.3.2 تقارير المحاسبة

رفع التقارير إلى سمو ولي العهد عن أعمال الجهاز وأية مهام ومسؤوليات يكلف بها الجهاز من سموه.

2.3.2 المشورة

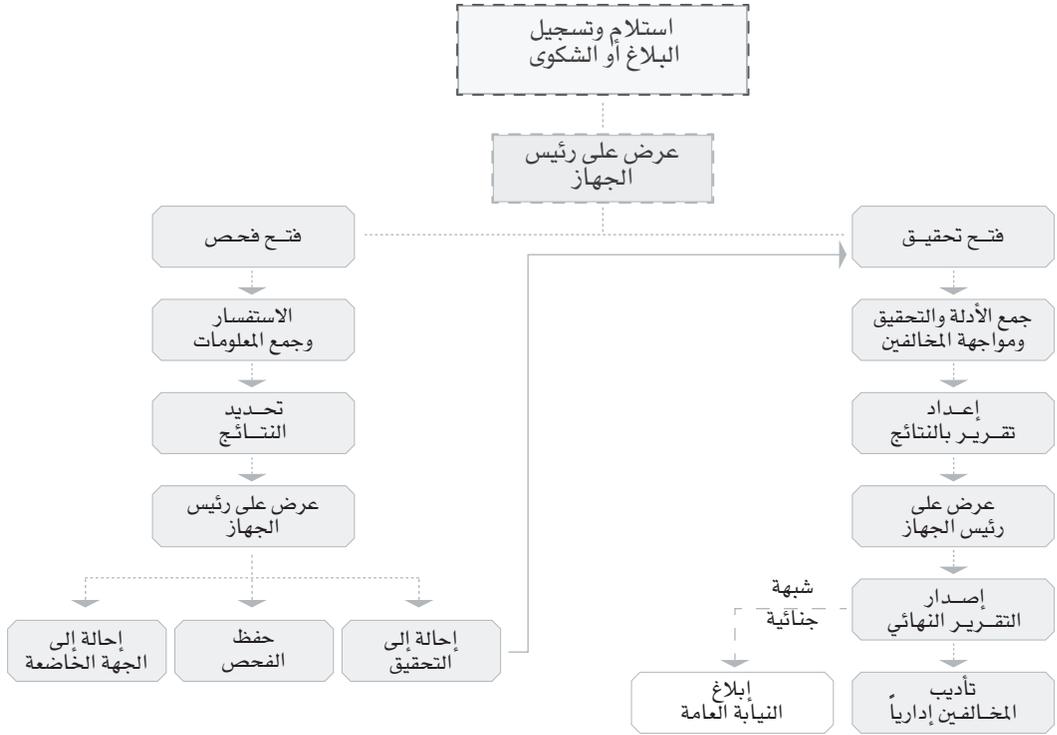
تقديم المشورة للجهات الخاضعة بناءً على طلبها وبعد موافقة رئيس الجهاز.

يتم إعداد تقارير المشورة بناءً على «منهجية تقديم المشورة» الصادرة عن الجهاز وفي ضوء المعلومات المقدمة له من الجهة الخاضعة.

3.3.2 الفحص الخاص

فحص المخالفات التي تحال إلى الجهاز أو تتكشف له خلال قيامه بأي من أعماله في الجهات الخاضعة بهدف تحديد أوجه هذه المخالفات وطبيعتها وتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم. ذلك بالإضافة إلى فحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.

تم تطوير "منهجية الفحص الخاص" بناء على أفضل الممارسات ووفق القوانين والأنظمة المعمول بها في الإمارة.



4.2 مركز أداء للتدريب

قام الجهاز بتطوير أربعة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة:

- تأهيل مدققين إماراتيين
- الأبحاث ومشاركة المعرفة
- التمثيل المحلي والدولي
- المؤتمرات وورش العمل

1.4.2 تأهيل مدققين إماراتيين

تطوير برامج تدريبية متخصصة بهدف المساهمة في تدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية حيث تم تطوير برامج تدريبية مهنية متخصصة لمواطني الدولة في مجالي المحاسبة والتدقيق مثل البرامج التأهيلية لاجتياز اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) واختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA).

2.4.2 الأبحاث ومشاركة المعرفة

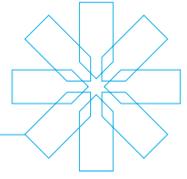
أسس الجهاز هذا الناتج بهدف نشر الوعي حول أفضل الممارسات المطبقة في القطاع الحكومي وعلى المستوى الدولي وتوفير ثروة من المعرفة والموارد المحلية التي تساهم في تطوير الأداء الحكومي.

وقد قام الجهاز بإطلاق مبادرات عدة في مجال الأبحاث ومشاركة المعرفة مثل:

- وحدة الأبحاث والمعرفة: أسس الجهاز وحدة داخلية للأبحاث والمعرفة في عام 2009 بهدف تطوير وتصنيف ونشر المعرفة بطرق أكثر فعالية في كافة النواحي التشغيلية التابعة للجهاز بالإضافة إلى المساهمة في دعم الاحتياجات والقدرات المعرفية والبحثية في الجهات الخاضعة.
- مكتب معايير المحاسبة والتدقيق (AASD): أسس الجهاز هذا المكتب للإشراف على إصدار أوراق عمل فنية في مجال المحاسبة بصورة دورية حيث يقوم بإصدار مجلة الكترونية شهرية حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA IFRS Digest)، كما يصدر نشرة ربع سنوية حول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، بالإضافة إلى نماذج توضيحية للبيانات المالية المنفصلة والموحدة والبيانات المالية للحكومة حيث يتم إعداد تلك النماذج طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. إن إصدارات الجهاز تعنى بالدرجة الأولى بالأمور المحاسبية ذات الصلة بإعداد التقارير المالية في الجهات الخاضعة.

- كما تهدف هذه الإصدارات إلى المساهمة في القضاء على إختلاف المعالجات المحاسبية حيث يتم تسليط الضوء على أي تغييرات في المعايير الجديدة والتطبيق الصحيح للمعايير الحالية لإعداد التقارير المالية.
- بوابه المعرفة: في عام 2010 أطلق الجهاز بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) بهدف خلق وسيلة لتبادل المعرفة في الحكومة والجهات الحكومية حيث يتبادل المشاركون الخبرات ويتم نشر المعرفة بشكل أكثر فعالية في كافة الإدارات التشغيلية المتشابهة.
- أدلة الممارسات: يقوم الجهاز بالبحث عن أفضل الممارسات المتبعة عالمياً وتجميعها في أدلة للممارسات لاستخدامها من قبل الجهات الخاضعة والقطاع العام.

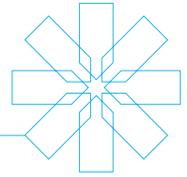
تسلط مجلة أداء الإلكترونية (ADAA IFRS Digest) الضوء على العديد من المواضيع ذات الأهمية في مجال المحاسبة حيث يقوم الجهاز بتقديم أوراق عمل وتفسيرات للمعايير المحاسبية.



3.4.2 التمثيل المحلي والدولي

يحرص الجهاز على المساهمة الفعالة في جوانب التنظيم والإشراف المتعلقة بمجالات المحاسبة والتدقيق من خلال الحصول على عضويات في مؤسسات محلية وعالمية متخصصة ومعنية بوضع وتحسين القوانين والأنظمة واللوائح في هذه المجالات.

يعتبر الجهاز أول جهة في الشرق الأوسط تنضم لعضوية المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين وتم انتخابه لعضوية المجلس الاستشاري التابع للمنتدى.



4.4.2 المؤتمرات وورش العمل

تنظيم المنتديات والمؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة حول الموضوعات التي تتعلق بأعمال الجهاز وتقع ضمن نطاق خبراته مثل:

- **منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية:** يضم هذا المنتدى خبراء مهنة التدقيق من مكاتب التدقيق العالمية المتواجدة في الدولة حيث يتم مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بهدف توحيد تفسير معايير المحاسبة وبناء قاعدة موحدة للتفسيرات المتعلقة بهذه المعايير محلياً وتحديد قبول العمل بها أم لا والذي من شأنه تحسين جودة التقارير المالية والقدرة على إجراء المقارنات بينها.
- **منتدى التدقيق الداخلي:** يضم هذا المنتدى السنوي رؤساء وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة ويدور النقاش حول المنهجيات المتبعة والأنظمة واللوائح الداخلية والتحديات التي تواجه أعمال التدقيق الداخلي بشكل عام، إضافة إلى إتاحة الفرصة للتبادل المعرفي حول أفضل الممارسات والتطورات.

الجزء الثالث

تقرير عام 2011
وخطة عمل 2012

ملخص إنجازات عام 2011	1.3
نواتج التدقيق والفحص المالي	2.3
نواتج مراجعة الأداء والمخاطر	3.3
نواتج دعم المحاسبة	4.3
نواتج مركز أداء للتدريب	5.3
خطة عمل 2012	6.3

1.3 ملخص إنجازات عام 2011

- إصدار 87 تقرير حول التدقيق والفحص المالي:
 - 9 التدقيق المالي
 - 73 الفحص المالي
 - 5 تقييم الإدارة المالية
- إصدار 68 تقرير حول مراجعة الأداء والمخاطر:
 - 3 مراجعة الخدمات والنواتج
 - 1 مراجعة المشاريع التنموية
 - 10 مراجعة المشتريات
 - 54 تقييم التدقيق الداخلي
- إصدار 57 تقرير حول دعم المحاسبة.
- انتخاب الجهاز لعضوية المجلس الاستشاري للمنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين من قبل كافة أعضاء وبذلك أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية تحصل على هذه العضوية.
- إعلان الجهاز عن البدء باستضافة امتحان الزمالة الأمريكية لشهادة "المحاسب القانوني المعتمد" (CPA) في أبوظبي والمنطقة كنتيجة للمباحثات التي أجراها الجهاز مع الإتحاد الوطني للمحاسبين القانونيين الأمريكي "ناسبا".
- تطوير البوابة الإلكترونية (e-maarifa) لتضم شركات مع مؤسسات مرموقة مثل معهد التدقيق الداخلي، وشركات التدقيق العالمية بالإضافة إلى إرتفاع عدد أعضاء الموقع إلى ما يقارب 900 مدقق داخلي من حوالي 117 جهة خاضعة.
- استمرار الجهاز في دعمه للجهات الخاضعة في تأسيس وتطوير وحدات التدقيق الداخلي لديها.
- عقد الاجتماع السنوي الثالث للتدقيق الداخلي للجهات الخاضعة مع تسجيل زيادة في الحضور عن العامين السابقين.
- ترأس الجهاز منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية بهدف توحيد تفسيرات المعايير المحاسبية بين الجهاز وشركات التدقيق وممارسي مهنتي المحاسبة والتدقيق بالدولة.
- إصدار 69 ورقة عمل فنية تتعلق بالمعايير المحاسبية والتي تناولت موضوعات مثل: المعاملات مع الحكومة، الأطراف ذات العلاقة، عقود الإيجار، الإنخفاض في قيمة الأصول، القيمة العادلة والعرض والافصاح.

- استمرار الجهاز في تقديم المشورة والمساندة للجنة الحوكمة لمساعدتها على انجاز المهام الموكلة إليها.
- إصدار أكثر من 100 بحث يتضمن أوراق عمل شملت مقارنات مع الممارسات العالمية، ودراسة حول التدقيق الداخلي في حوالي 42 جهة خاضعة، وأوراق بحثية حول إدارة التغيير، والسلامة الغذائية، و عقود المشتريات الحكومية، بالإضافة إلى متابعة إصدار المجلة الإلكترونية "عالم الشفافية والمحاسبة".
- حصول الجهاز على جائزة "المساهمة البارزة - فئة المؤسسات" في الدورة الأولى لجائزة التميز المحاسبي والمالي في الشرق الأوسط .

الجدول التالي يلخص عدد التقارير الفعلية الصادرة عن الجهاز*:

نوع التقرير	فعلي 2009	فعلي 2010	أهداف 2011	فعلي 2011
مجموعة التدقيق والفحص المالي	78	96	85	87
مجموعة مراجعة الأداء والمخاطر	69	83	83	68
مجموعة دعم المحاسبة	20	34	30	57
إجمالي التقارير	167	213	198	212

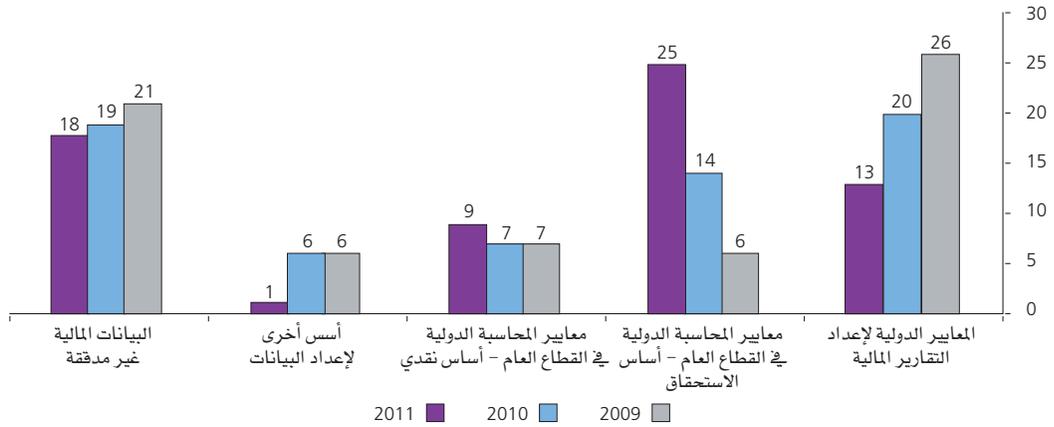
* تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض مجموعة النواتج للسنة الحالية.

2.3 نواتج التدقيق والفحص المالي

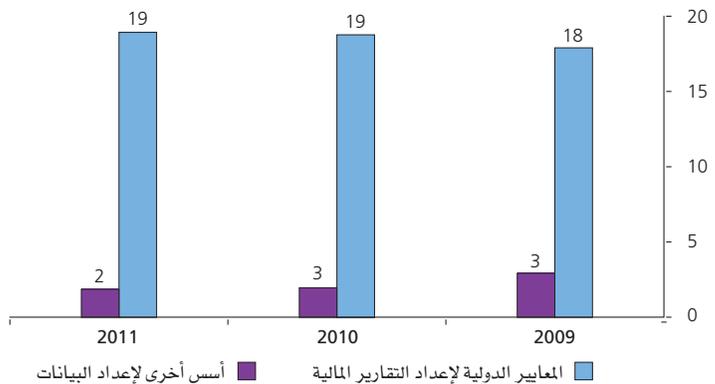
تركز نواتج هذه المجموعة على تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي وفحص البيانات المالية للجهات الخاضعة وفقاً لمنهجيات عمل الجهاز.

تواصل هذه المجموعة تقديم التوصيات للجهات الخاضعة بخصوص تحسين أسس إعدادها لبياناتها المالية، والتي من المفترض أن تتوافق مع طبيعة عمل هذه الجهات. وقد تم إجراء تغييرات ملحوظة في أسس إعداد البيانات المالية منذ عام 2009 في الجهات الخاضعة، حيث حث الجهاز جميع الجهات الخاضعة على إعداد بياناتها المالية باستخدام معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS):

أسس إعداد البيانات المالية في الجهات الخاضعة (ما عدا المؤسسات العامة):



أسس إعداد البيانات المالية في المؤسسات العامة:



تتضمن نواتج هذه المجموعة الآتي:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي
- تقييم الإدارة المالية

1.2.3 التدقيق المالي

قام الجهاز بتدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وتم إصدار رأي غير متحفظ (رأي مطلق) وفق الإطار الزمني المحدد في قانون النظام المالي لإمارة أبوظبي. وقد تم إعداد البيانات المالية بناءً على الأساس النقدي ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) وتتطابق إجراءات التدقيق المالي المستخدمة من قبل الجهاز مع المعايير الدولية للتدقيق (ISA). كما قام الجهاز بمراجعة البيانات المالية للدوائر الحكومية وفقاً للمعايير الدولية لمهام المراجعة (ISREs) الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

2.2.3 الفحص المالي

خلال عام 2011 قام الجهاز بفحص 73 تقرير لمُدققي حسابات الجهات الخاضعة وأعمال التدقيق الخاصة بالبيانات المالية لهذه الجهات والتي تم اختيارها وفقاً لمعايير تحديد أولويات عمل الجهاز.

ملخص ملاحظات تقارير الفحص المالي

يتم إرسال الملاحظات الناتجة عن فحص البيانات المالية للمسؤولين عن الحوكمة في الجهات الخاضعة وكذلك لمُدققي الحسابات بشكل منفصل لإجراء التحسينات وللتنفيذ والمتابعة.

واصل الفحص المالي تسليط الضوء على عدد من النواحي التي يتوجب تحسينها وفيما يلي توضيح لها بحسب الأهمية:

- بالرغم من وجود تحسن طفيف في توقيت إصدار البيانات المالية، لا يزال يتوجب الاهتمام والتأكيد على عدم تأخير إصدار البيانات المالية نظراً لأن التأخير يقلل من فائدة تلك البيانات. وعلى الرغم من عدم وجود مواعيد نهائية لإصدار البيانات المالية للجهات الخاضعة، إلا أن قانون النظام المالي حدد يوم 30 يونيو لإصدار البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي والتي يتم تدقيقها من قبل الجهاز.
- اختيار غير ملائم لأسس إعداد البيانات المالية وذلك من خلال اعتماد بعض الجهات الحكومية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كأساس إعداد البيانات المالية بدلاً من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS).
- الإستناد إلى معالجات محاسبية غير صحيحة والعرض الخاطئ للتمويل والمنح الحكومية.
- تقييمات مبنية على افتراضات خاطئة للأصول ومراجعة الانخفاض في قيمتها.

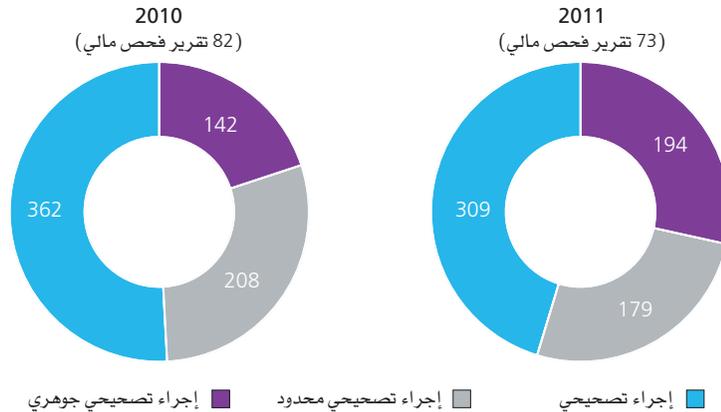
- قصور في إجراءات المراجعة المتبعة عند تدقيق التقديرات المحاسبية.
- قصور في إجراءات مدققي الحسابات الخاصة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية.
- ضعف في جودة أدلة التدقيق التي يعتمد عليها مدققي الحسابات.
- اعتماد الإدارة على مدققي الحسابات لإعداد البيانات المالية والمعالجات المحاسبية.
- قصور في إجراءات مدققي الحسابات عند فحص نظم المعلومات.
- قصور في إجراءات مدققي الحسابات بالنسبة للإلتزامات القانونية والعرضية والأحداث اللاحقة ومدى الإلتزام بالقوانين واللوائح.
- قصور في الإفصاح المطلوب من قبل معايير المحاسبة الدولية (IPSAS/IFRS) لتحسين فهم مستخدمي البيانات المالية.
- طلب إجراء تحسينات من مدققي الحسابات عند تدقيق البيانات المالية الموحدة والمعاملات بين الأطراف ذات العلاقة.
- طلب إجراء تحسينات في الإجراءات المتبعة من قبل مدققي الحسابات في حال اعتمادهم على عمل خبير أو مؤسسات خدمية.

وقد تم عرض جميع الملاحظات بالتفصيل من خلال تقارير الفحص المالي المقدمة للجهات الخاضعة للعمل بها وتحسينها في المستقبل، كما أن كل ملاحظة ضمن مهام المراجعة تضمنت ردود وتفسيرات مدققي الحسابات ومن ثم توصية الجهاز.

تحليل ملاحظات الفحص

يتم تصنيف ملاحظات الفحص الى «إجراء تصحيحي جوهري»، «إجراء تصحيحي» و«إجراء تصحيحي محدود»، وذلك طبقاً لطبيعتها ودرجة تأثيرها في البيانات المالية للجهات الخاضعة وعملية التدقيق المنفذة بواسطة مدققي الحسابات.

وفيما يلي مقارنة بين نتائج تقارير الفحص المالي في عام 2011 مقابل عام 2010:



تضمنت تقارير الفحص المالي 682 ملاحظة في 2011 (712 ملاحظة في 2010) وتم تصنيفها كالآتي:

إجراء تصحيحي جوهري

تم إدراج 194 ملاحظة، ضمن هذه الفئة، ويتوجب على إدارة الجهة الخاضعة ومدقق حساباتها أخذها بعين الاعتبار لما لها من أهمية وتأثير جوهري على بياناتها المالية.

إجراء تصحيحي

تم إدراج 309 ملاحظة، ضمن هذه الفئة والتي تتمثل أغلبيتها في ملاحظات على جودة عملية التدقيق والنتيجة عن عدم اكتمال توثيق إجراءات التدقيق التي اتبعت مثل فحص الأحداث اللاحقة لتاريخ البيانات المالية. تتعلق هذه الملاحظات بتحسينات في إجراءات التدقيق والتي إن تمت طبقاً لمعايير التدقيق الدولية قد ينشأ عنها تسويات محتملة في البيانات المالية للجهات الخاضعة.

إجراء تصحيحي محدود

تم إدراج 179 ملاحظة ضمن هذه الفئة والتي توضح الحاجة الى تحسين إجراءاتي محدد ناتج عن عملية التدقيق وعملية إقفال البيانات المالية بواسطة الإدارة. مثل هذه الملاحظات قد تحتاج تسويات محاسبية في حال ظهورها خلال عملية التدقيق. وبصفة عامة، قد تتضمن مثل هذا النوع من الملاحظات معالجات محاسبية ناتجة عن التطبيق الخاطئ لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS/IPSAS)، وعرض وإفصاحات البيانات المالية، أو إجراءات المراجعة غير كافية لجوانب مؤثرة على البيانات المالية مثل المخزون، وتعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتقديرات والقيم العادلة، والتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة.

وفيما يلي بيان بعدد تقارير مدققي الحسابات على الجهات الخاضعة للفحص وكذلك الملاحظات على هذه التقارير وتصنيف كلا منها:

عام 2010		عام 2011					مدقق الحسابات
إجمالي عدد الملاحظات	عدد تقارير مدققي الحسابات الخاضعة للفحص	إجمالي عدد الملاحظات	إجراء تصحيحي محدود	إجراء تصحيحي	إجراء تصحيحي جوهري	عدد تقارير مدققي الحسابات الخاضعة للفحص	
157	17	222	62	99	61	20	مكتب التدقيق 1
89	11	179	44	87	48	19	مكتب التدقيق 2
423	47	170	36	75	59	19	مكتب التدقيق 3
43	7	111	37	48	26	15	مكتب التدقيق 4
712	82	682	179	309	194	73	الإجمالي

قواعد تعيين مدققي الحسابات (SAAR) ❁

خلال عام 2011، واصل الجهاز مراقبة تنفيذ الجهات الخاضعة لقواعد تعيين مدققي الحسابات (SAAR)، التي صدرت وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (1) لسنة 2010.

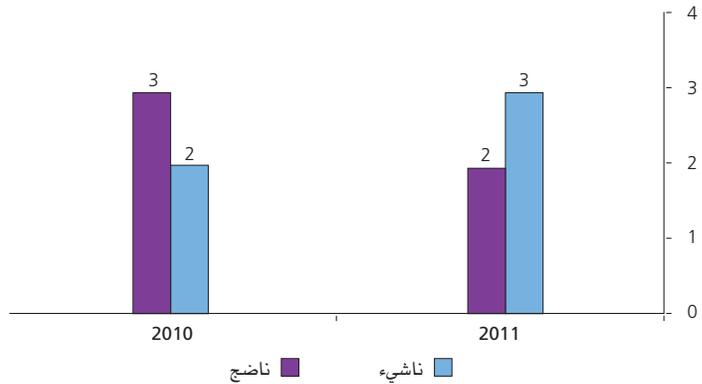
وفقاً لهذه القواعد، يتحتم على الجهات الخاضعة اتباع إجراءات دقيقة وموثقة عند اختيار وتعيين مدققي الحسابات لتدقيق بياناتها المالية.

3.2.3 تقييم الإدارة المالية

في عام 2011، أجرى الجهاز "تقييم الإدارة المالية" (FMA) في 5 جهات خاضعة بفرض تقييم قدرات الإدارة المالية، وإجراءاتها، وتقديم المساعدة اللازمة للارتقاء بقدراتها، وتقوية إجراءات إدارتها المالية.

أسفر تقييم الإدارة المالية الذي أجري في الجهات الخاضعة الخمس عن تصنيف الإدارة المالية بـ "ناشئ" لدى ثلاث جهات و"ناضج" لدى جهتين وذلك بحسب منهجية التقييم التي يتبعها الجهاز.

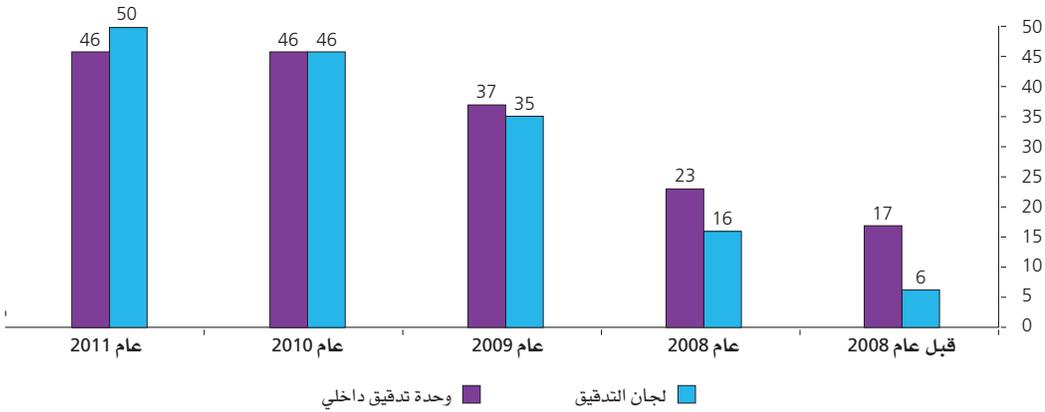
وفيما يلي مقارنة بين نتائج تقييمات الإدارة المالية التي أجريت في عام 2011 مقابل عام 2010:



3.3 نواتج مراجعة الأداء والمخاطر

تهدف نواتج هذه المجموعة إلى التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية استخدام الجهات الخاضعة لمواردها والتزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.

كما يسعى الجهاز من خلال هذه المجموعة من النواتج إلى الارتقاء بممارسات الحوكمة في الجهات الخاضعة حيث حرص الجهاز منذ تأسيسه على حث الجهات الخاضعة على تأسيس لجان التدقيق و وحدات التدقيق الداخلي:



في عام 2011، أصدر الجهاز 68 تقرير حول مراجعة الأداء والمخاطر ضمن النواتج الآتية:

- مراجعة الخدمات والنواتج
- مراجعة المشاريع التنموية
- مراجعة المشتريات
- تقييم التدقيق الداخلي
- مراجعة مخاطر الاحتيال

1.3.3 مراجعة الخدمات والنواتج

شملت مراجعة الخدمات والنواتج خلال عام 2011 عدد من القطاعات، وتمحورت حول الأنشطة المؤسسية والعمليات التشغيلية والأنظمة الإدارية والقواعد والإجراءات بهدف التحقق من توافق مستوى الأداء مع أفضل الممارسات الرائدة.

فيما يلي ملخص عن بعض تقارير مراجعة الخدمات والنواتج التي أجريت خلال عام 2011 مع وصف موجز لنطاق المراجعة والتوصيات الرئيسية التي قدمها الجهاز:

مراجعة التراخيص الصناعية

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بأنشطة التراخيص الصناعية لدى المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة (ZonesCorp) وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- وجود أنظمة ولوائح معتمدة تنظم التراخيص الصناعية.
- مدى توافق هذه الأنظمة واللوائح مع الممارسات العالمية الرائدة.
- فعالية الإدارة التشغيلية في تطبيق هذه الأنظمة واللوائح وتقييم جودة وكفاءة النواتج.
- الالتزام بالأنظمة واللوائح ووجود آلية للإفصاح عن أية حالات عدم التزام.

التوصيات

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- إجراء مراجعة استراتيجية لكافة الأنظمة التي تؤثر على ترخيص المؤسسات الصناعية في أبوظبي مع التركيز على التحقق من قيمة وجود مثل هذه الأنظمة في الإمارة، والدور الذي تؤديه في تحقيق أهداف أجندة السياسة العامة بالإضافة إلى تقليص فرص التكرار في الأنظمة التي وضعتها جهات حكومية أخرى.
- فصل الأنشطة المتعلقة بالتراخيص الصناعية عن المؤسسة لتفادي تضارب المصالح مع أنشطة المؤسسة الأخرى.
- تشجيع بعض الصناعات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال بناء قاعدة لتفادي المخاطر عند وضع متطلبات الترخيص والذي من شأنه حماية العامة والتشجيع على التنوع الاقتصادي.
- مراجعة وتحديث واعتماد المهام الوظيفية للموارد المختصة بشؤون التنظيم والالتزام، وبشكل خاص لموظفي التفتيش والتأكد من وجود المؤهلات والخبرة المناسبة لديهم.
- تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية لمراقبة أداء المؤسسة بالنسبة للتراخيص الصناعية وربط هذه المقاييس بتقييم أداء موارد شؤون التنظيم والالتزام.
- وضع إطار زمني في تقارير التفتيش لتصحيح المخالفات التي يرتكبها المستثمرون والتأكد من خلال زيارات المتابعة بأن كافة المخالفات تم تصحيحها.
- النظر في تحويل كافة تقارير التفتيش الصناعية إلى نظام إلكتروني يسمح للمفتشين بتسجيل ملاحظاتهم من موقع التفتيش كاستخدام أجهزة المساعدة الشخصية الرقمية (PDAs).

مراجعة التراخيص البيئية

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بأنشطة التراخيص البيئية لدى هيئة البيئة - أبوظبي وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- وجود أنظمة ولوائح معتمدة تنظم التراخيص البيئية والتفتيش.
- مدى توافق هذه الأنظمة واللوائح مع الممارسات العالمية الرائدة.
- فعالية الإدارة التشغيلية في تطبيق هذه الأنظمة واللوائح وتقييم جودة وكفاءة النواتج.
- الالتزام بالأنظمة واللوائح ووجود آلية للإفصاح عن أية حالات عدم التزام.

التوصيات

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- تطوير إطار لمساهمة الأطراف الرئيسية بحيث يتم تحديد العلاقة بين هيئة البيئة والأطراف الرئيسية وتنظيمها.
- تطوير خطة استراتيجية لنشاطات الترخيص والتفتيش بهدف تحديد وتوافق الأهداف والنتائج ومؤشرات الأداء الرئيسية مع الاستراتيجية العامة للهيئة.
- إعادة النظر في اللجان التي تم تأسيسها وتفعيل تلك التي لها علاقة وأهمية وضرورة لدعم أنشطة الهيئة.
- التأكد من إصدار التراخيص لكافة النشاطات المتعلقة بالهيئة بما يتوافق مع مهامها ورفع أية استثناءات إلى الأطراف المعنية للنظر والبت فيها قبل التطبيق.
- التأكد من وجود قوى عاملة مناسبة لإجراء تحليل شامل والمقارنة بين عدد التراخيص ضمن كل فئة، ونطاق التفتيش، وتوفير فرق المفتشين، إضافة إلى تحديد الفجوات في الأعداد والمتطلبات العلمية للتمكن من تحديد العدد المطلوب من المفتشين للقيام بعمليات التفتيش بدقة.
- تفعيل نظام مخالفات فعال لدعم عمليات التفتيش؛ حيث من الممكن اعتماد مخالفات مالية أو تشغيلية بما في ذلك من احتمالية لوقوع مقاطعات في سير النشاطات، حتى يتم تصحيح كافة أوجه النقص.

مراجعة نظام مواقف

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بأنشطة نظام مواقف لدى دائرة النقل وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- وجود استراتيجية لنظام مواقف ومدى توافقها مع الخطة العامة للنقل العام في الإمارة.
- شمولية نواتج نظام مواقف لجميع الاختصاصات الموكلة له وأداءه في إدارة المواقف العامة.
- جودة خدمة العملاء لنظام مواقف.
- الالتزام بالأنظمة واللوائح ووجود آلية للإفصاح عن أية حالات عدم التزام.

التوصيات

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- ضرورة الفصل بين نظام مواقف ذو الطابع التشغيلي عن الجانب التنظيمي لدائرة النقل.
- التأكد من وجود آلية منظمة لاتخاذ القرارات وإدارة الأداء.
- تطوير استراتيجية شاملة.
- تطبيق رسوم ملائمة لنظام مواقف.
- تحسين التخطيط المالي والإداري والتشغيلي بشكل عام.

2.3.3 مراجعة المشاريع التنموية

تهدف مراجعة المشاريع التنموية إلى مراجعة مشاريع البنية التحتية والمرافق الحيوية قيد التنفيذ بهدف التحقق من مدى كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات والاجراءات المتبعة لإدارة المشروع محل المراجعة ومدى توافقها مع أفضل الممارسات.

قام الجهاز خلال عام 2011 بمراجعة المشروع الآتي:

مشروع ميناء خليفة

قام الجهاز بمراجعة مشروع تطوير ميناء خليفة وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- التزام إدارة المشروع بالموازنة والجدول الزمني المعتمد.

- وجود برنامج تمويلي معتمد للمشروع.
- مدى توافق أنشطة إدارة المشروع مع أفضل الممارسات.
- الالتزام في تطبيق الأنظمة واللوائح المتعلقة بالمشتريات.

التوصيات

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- مراجعة استراتيجية التمويل بما يحد من المخاطر في حال قررت الحكومة اعتماد طرق استرجاع مختلفة.
- الاستعانة بمتخصصين مهنيين للسيطرة على بعض الجوانب الأساسية مثل إدارة الجودة والمخاطر.
- تأسيس وحدة مستقلة للتحكم بالجودة.
- تأسيس طريقة عمل لإدارة المشروع بشكل متكامل بحيث يخضع إلى رقابة لجنة استثمارات مناسبة قبل الدخول في أي مرحلة جديدة.
- مراجعة نظام الحوكمة وإجراء مراجعة للاستراتيجية عند اتمام أعمال المرحلة الأولى من البرنامج (مع نهاية عام 2012).

3.3.3 مراجعة المشتريات

تعلقت إنجازات مراجعة المشتريات خلال عام 2011 بمراجعة الإلتزام بإجراءات المشتريات التشغيلية والرأسمالية لدى الجهات الخاضعة حيث أصدر الجهاز 10 تقارير.

تهدف مراجعة المشتريات إلى التحقق من الآتي:

- التزام الجهة الخاضعة بقوانين وأنظمة ولوائح المشتريات المعتمدة لديها.
- تحديد حالات عدم الإلتزام لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.
- مدى توافق ممارسات المشتريات في الجهة مع الممارسات الدولية الرائدة.
- بناءً على أعمال مراجعة الإلتزام تم اكتشاف عدد من المخالفات في الجهات الخاضعة والتي تم التحقيق فيها واتخاذ إجراءات تأديبية ضد المسؤولين عنها ومرتكبيها.

4.3.3 تقييم التدقيق الداخلي

خلال عام 2011، أصدر الجهاز 54 تقرير حول تقييم التدقيق الداخلي بهدف تحديد الفجوات في الأداء والمجالات التي بحاجة إلى تحسين ورفع أداء التدقيق الداخلي إلى مستوى الممارسات المعتمدة.

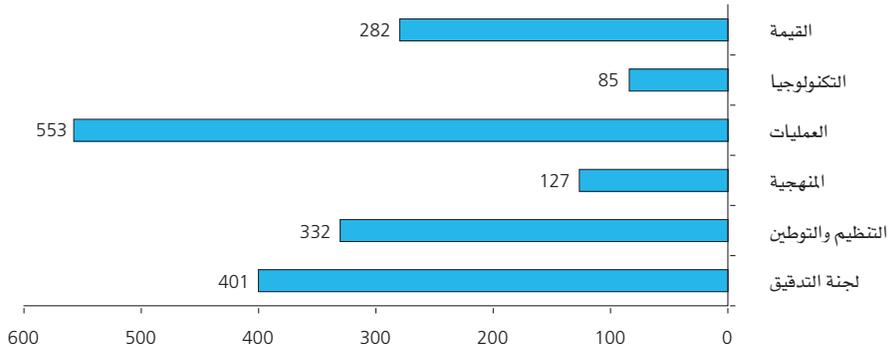
كما تشمل الأهداف الرئيسية لهذا التقييم الحصول على تأكيدات متعلقة بدور وحدات التدقيق الداخلي في تسليط الضوء على المجالات الأكثر عرضة للمخاطر في الجهات التي أسست فيها.

يتم تقييم وظائف التدقيق الداخلي استناداً إلى 6 عناصر: لجنة التدقيق، المنهجية، التنظيم والتوطين، العمليات، التكنولوجيا والقيمة.

ملخص تقارير تقييم التدقيق الداخلي

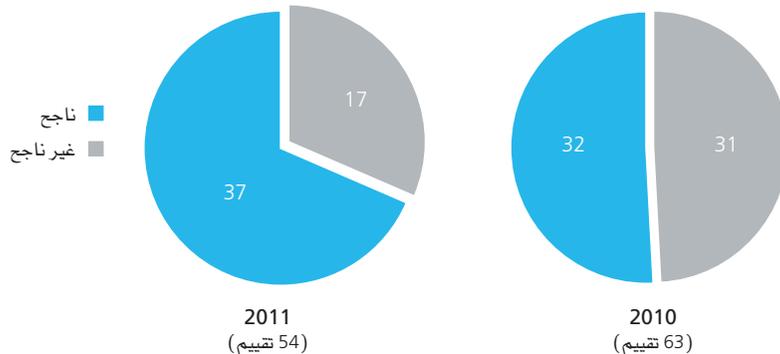
قام الجهاز بإصدار 1,780 توصية من شأنها توضيح صورة البيئة الرقابية وتعزيز هيكل الحوكمة للجهات الخاضعة. وتماشياً مع منهجية الجهاز تم عرض النتائج النهائية لتقييم التدقيق الداخلي في الجهات المعنية حسب العناصر بالإضافة إلى الدرجة النهائية والملاحظات الرئيسية التي تم تحديدها خلال التقييم.

الشكل البياني الآتي يوضح عدد التوصيات حسب كل عنصر:



من أصل 54 جهة خاضعة تم تقييمها، اجتازت 37 جهة متطلبات النجاح في معايير التقييم التي وضعها الجهاز، بينما لم تتجح 17 جهة في الاجتياز.

الرسم التالي يوضح نتائج تقييم التدقيق الداخلي التي تم إجراؤها في عام 2011 مقارنة بعام 2010:



5.3.3 مراجعة مخاطر الاحتيال

أسس الجهاز هذا الناتج في عام 2008 لمساعدة الجهات الخاضعة على تطوير سبل التصدي المسبق لمخاطر الاحتيال والفساد والمخالفات "الاحتيال".

تم تصميم هذه المراجعة بهدف التحقق من وجود إطار داخلي فعال للوقاية من الاحتيال لدى الجهة الخاضعة بما يمكنها من اكتشاف أية أمور متعلقة بالاحتيال والرد الفعال والمناسب.

في عام 2011، قدم الجهاز الدعم لثلاث جهات خاضعة لتطوير قواعد السلوك الوظيفي وسياسة مكافحة الاحتيال من خلال مساندتهم في تطبيق هذه السياسات.

كما قام الجهاز بالإشراف وتقديم الدعم التقني لثلاثة جهات خاضعة والتي طبقت منهجية تقييم مخاطر الاحتيال، وشملت توصيات الجهاز الآتي:

- التحقق من وجود بنود متعلقة بمكافحة الاحتيال في كافة العقود لضمان حماية الجهة الخاضعة من مخاطر الاحتيال المحتملة في العقود والتي لها تأثير على أصول الجهة الخاضعة.
- مراجعة سياسات التأمين الحالية لدى الجهة وتقييم فعاليتها في أخذ القيمة مقابل المنفعة بعين الاعتبار عند التأمين ضد الخسائر الناجمة عن الاحتيال.
- تطوير قواعد وسياسات شاملة للمشتريات ونشاطات إدارة المشاريع.
- اعتماد آلية للإفصاح بحيث يتمكن الموظفون من الإفصاح عن أية مصالح شخصية مباشرة لهم وللإستشاريين في كل مشروع يسند إليهم.
- وضع ضوابط تحدد الصلاحيات لإجراء أية تغييرات في أسماء الموردين أو إجراء إضافات وتحديدًا على موظفي المشتريات الذين لديهم صلاحيات الدفع والموافقة على العقود.

4.3 نواتج دعم المحاسبة

تقدم نواتج هذه المجموعة الدعم اللازم لمساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامهم ومسؤولياتهم. في عام 2011، أصدر الجهاز 57 تقرير ضمن هذه المجموعة التي تضم النواتج الآتية:

- تقارير المحاسبة
- المشورة
- الفحص الخاص

1.4.3 تقارير المحاسبة

قام الجهاز خلال عام 2011 بإصدار عدد من التقارير ضمن هذه المجموعة من النواتج المتعلقة بأعمال الجهاز، والتي كان من أبرزها التقارير التي تم تقديمها إلى سمو ولي العهد ضمن هذه المجموعة كتقرير تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي وتقرير المحاسبة السنوي هذا الذي يتم إصداره في الربع الأول من كل عام.

2.4.3 المشورة

يقدم الجهاز المشورة في المجالات التي تقع ضمن خبراته وبما لا يتعارض مع استقلاليته، وذلك بناءً على طلب مقدم من الجهة الخاضعة. وفيما يلي بعض الأمثلة لأعمال المشورة التي تم تقديمها خلال عام 2011:

المشورة الفنية المحاسبية

خلال عام 2011، أصدر الجهاز 69 ورقة عمل فنية للجهات الخاضعة غطت 37 موضوع محاسبي. يقوم الجهاز بإصدار أوراق عمل فنية في مجال المحاسبة تتضمن إرشادات محددة للجهات الخاضعة حول بعض الموضوعات المحاسبية، وذلك بهدف زيادة جودة فهم وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS).

دعم تأسيس وحدات التدقيق الداخلي

قدم الجهاز المشورة والأدوات والمنهجيات اللازمة لدعم عدد من الجهات الخاضعة في تأسيس وحدات التدقيق الداخلي.

خلال عام 2011، أكمل الجهاز 4 عمليات تنصيب لموقع الحوكمة الإلكتروني إلى جانب تزويد الجهات بالتدريب اللازم وطرق تطبيق المنهجيات الخاصة بالموقع.

برنامج الحوكمة

أنشئت لجنة الحوكمة بموجب قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (17) لعام 2010 للإشراف على تطوير وتنفيذ مبادئ وأطر الحوكمة التي قدمها الجهاز خلال عام 2010.

قام الجهاز خلال عام 2011 بتقديم المشورة والدعم اللازم للجنة الحوكمة من خلال المشاركة في تطوير نواتج اللجنة (21 ناتج) في مجالات حوكمة النظام المالي والأداء، والخدمة المدنية، والمشتريات، وحوكمة المؤسسات العامة حيث قامت اللجنة بتسليم كافة النواتج للجهات الحكومية المعنية لمراجعتها وتطبيقها.

3.4.3 الفحص الخاص

خلال عام 2011، ورد للجهاز 34 بلاغ وشكوى تم فحصها بناءً على "منهجية الفحص الخاص" الصادرة عن الجهاز.

أدت هذه الفحوصات إلى اتخاذ إجراءات مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:

م	الإجراءات المتخذة	2009	2010	2011
1.	إجراء تحقيق	3	5	6
2.	إجراء فحص	8	9	16
3.	حفظ لعدم الصحة أو لعدم الأهمية أو لعدم وجود مخالفة	1	16	8
4.	إرسال لجهات أخرى - خارج اختصاص الجهاز	0	2	2
5.	تقديم خبرة فنية بناءً على طلب جهة قضائية	0	1	2
	مجموع البلاغات والشكاوي الواردة للجهاز	12	33	34

بناءً على التحقيقات التي أجراها الجهاز خلال عام 2011، تم إحالة بعض القضايا إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه مناسباً في الوقائع التي أسفر التحقيق فيها عن وجود شبهة جريمة جزائية.

وقد تبين من فحص البلاغات والشكاوي الواردة خلال العام 2011 أنها في مجملها تتعلق بمخالفات في الأمور التالية:

- استغلال وظيفي وتعارض المصالح.
- عدم الالتزام بقوانين وأنظمة ولوائح وإجراءات المشتريات.
- الإهمال في إدارة إنفاق المال العام.
- مخالفة قواعد السلوك الوظيفي.

وفيما يلي أمثلة عن بعض البلاغات الواردة للجهاز والإجراء الذي تم اتخاذه حيالها:

الحالة الأولى

ورد للجهاز بلاغ عن وجود مخالفات مالية بجهة خاضعة تتمثل في ترسية عقود بالأوامر المباشرة بمبلغ يقارب 6.68 مليون درهم، فضلاً عن تأسيس أحد فروع الجهة على نفقتها خارج الدولة بملكية تعود لموظفين من الجهة، كذلك وجود حالات رشوة بين موظفي الجهة حال استلام المنتجات من الموردين بغرض رفع درجة تصنيف وجودة المنتج.

وبفحص الوقائع تبين وجود بعض المخالفات المالية حيث تمت توصية الجهة الخاضعة باتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو تلك المخالفات حيث قامت بدورها في هذا الشأن وإبلاغ النيابة العامة عن شبهة الجريمة الجنائية.

الحالة الثانية

ورد للجهاز بلاغ عن وجود استغلال وظيفي من أحد المدراء التنفيذيين بإحدى الجهات الخاضعة وذلك بإرساء بعض الأعمال بموجب أوامر عمل مباشرة بقيمة 154,250 درهم إلى شركة مملوكة لأحد أعضاء عائلته المباشرين (نجله)، وتأهيل هذه الشركة فنياً إلى مناقصات تتجاوز قيمتها 900,000 درهم فضلاً عن أن النشاط المدرج برخصة الشركة المكلفة بالأعمال لا يتناسب مع طبيعة الأعمال المسندة إليها.

وقد انتهى الفحص إلى صحة الوقائع المنسوبة إلى المدير التنفيذي وآخرين حيث تم التوصية بتوقيع الجزاء التأديبي عليهم وإبلاغ النيابة العامة بشأن شبهة الجريمة الجنائية.

الحالة الثالثة

ورد للجهاز بلاغ عن وجود تلاعب بالتقييم الفني والمالي لمناقصة مطروحة بأحد القطاعات الخدمية بغرض استبعاد أحد المقاولين من المشروع الذي تتجاوز قيمته 2.5 مليار درهم.

وبفحص الوقائع تبين وجود تلاعب من موظفي الجهة الخاضعة واستشاري المشروع وتعارض المصالح بينهم وبين مقاولي المشروع بما فيهم المقاول المستبعد حيث تمت التوصية باتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة تجاه موظفي الجهة الخاضعة واستشاري المشروع المتلاعبين بعمليات التقييم ومراجعة آلية وإدارة مثل تلك المشاريع.

الحالة الرابعة

ورد للجهاز بلاغ عن وجود تلاعب ومخالفات في عملية تنفيذ أحد مشاريع البناء والتي تتجاوز قيمته مليار درهم، وقد انتهى الفحص بوجود تلاعب من مقاولي الائتلاف الفائز بالمناقصة لقيامهم بتشكيل ائتلاف صوري مقابل عمولات بنسب متباينة من قيمة المشروع فضلاً عن التعاقد مع مقاول الباطن بالمخالفة لشروط العقد كما تبين تواطؤ بعض مسؤولي الجهة الخاضعة المالكة في إسناد المشروع لهذا الائتلاف مما ساهم في إعاقة العمل بالمشروع وعدم تنفيذه حتى انتهاء الفحص.

أوصى الجهاز باتخاذ ما يلزم نحو المخالفات التي تكتشفت واتخاذ الإجراءات القانونية نحو إنهاء الخلافات مع المقاولين سواء ودياً أو قضائياً وفق العقد المبرم وبما يتوافق مع مصلحة الجهة الخاضعة ويساعد على إنجاز المشروع.

5.3 نواتج مركز أداء للتدريب

قام الجهاز بتأسيس هذه المجموعة من خلال توفير نطاق متكامل من الخدمات لتلبية أهدافه واحتياجاته التدريبية لمواطني الدولة بالإضافة إلى دعم مشاركة المعرفة واتباع أفضل الممارسات.

فيما يلي النواتج الرئيسية التي تم تحديدها ضمن هذه المجموعة:

- تأهيل مدققين إماراتيين
- الأبحاث ومشاركة المعرفة
- التمثيل المحلي والدولي
- المؤتمرات وورش العمل

1.5.3 تأهيل مدققين إماراتيين

صمم الجهاز برنامج تدريب للمساهمة في تأهيل عدد أكبر من المدققين الإماراتيين حيث يتضمن البرنامج توفير دورات تدريبية عملية وإعارات إلى مؤسسات التدقيق العالمية، كما يقدم البرنامج الدعم اللازم للحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في مجالي المحاسبة والتدقيق عن طريق البرامج التأهيلية لتأدية اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) واختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA).

في مارس 2011، أعلن الجهاز إلى جانب الإتحاد الوطني للمحاسبين القانونيين الأمريكي "ناسبا" عن البدء باستضافة امتحان الزمالة الأمريكية لشهادة "المحاسب القانوني المعتمد" (CPA) في الدولة بعد عامين من النقاشات وبذل الجهود للحصول على هذه الموافقة بحيث يصبح تقديم الامتحان في متناول الجميع في الدولة والمنطقة.

2.5.3 الأبحاث ومشاركة المعرفة

أسس الجهاز هذا الناتج بهدف نشر المعرفة حول أفضل الممارسات المطبقة في القطاع الحكومي على المستوى العالمي، إضافة إلى تطوير قاعدة معرفية ومركز للموارد التي من شأنها المساهمة في تطوير الأداء الحكومي.

أطلق الجهاز العديد من المبادرات ضمن هذا الناتج مثل:

وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة

خلال عام 2011، أصدرت وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة في الجهاز أكثر من 100 بحث، واستبيان للتدقيق الداخلي شمل 42 جهة حكومية في أبوظبي، و4 أوراق بحثية.



خلال عام 2011، أصدر الجهاز 11 عدد من مجلة أداء الإلكترونية (ADAA IFRS Digest)، وأصدر نشرة معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS Bulletin) بشكل ربع سنوي. يتضمن كلا الإصدارين الموضوعات الهامة وآخر الأخبار والمستجدات في مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) ومهنة المحاسبة بصفة عامة.

بالإضافة إلى ذلك، قام الجهاز بإعداد نماذج توضيحية للبيانات المالية المعدة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) و معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) كما في 31 ديسمبر 2010 بهدف إرشاد القائمين على إعداد تلك البيانات.



ساهمت بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) والتي أطلقها الجهاز في عام 2010 بالإضافة إلى موقع "إدارة التدقيق - أبوظبي" في خلق منصة لتبادل المعرفة بين أفراد مجتمع التدقيق الداخلي في إمارة أبوظبي ومناقشة الأمور ذات الأهمية.

خلال عام 2011، ارتفع عدد أعضاء موقع "إدارة التدقيق - أبوظبي" ضمن بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) إلى 409 عضواً من 78 جهة خاضعة وتخطى عدد أعضاء بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) 900 عضواً من 117 جهة.

3.5.3 التمثيل المحلي والدولي

واصل الجهاز بذل المزيد من الجهود في البحث عن الفرص التي تساهم في الإرتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية وتطبيق أفضل الممارسات.

بعد حصول الجهاز على عضوية المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين (IFIAR) في عام 2009 ليصبح أول جهة في الشرق الأوسط تنال هذه العضوية واستضافته للاجتماع السنوي للمنتدى في عام 2010، تم انتخاب الجهاز من قبل أعضاء المنتدى للجلوس في المجلس الاستشاري للمنتدى كأول جهة عربية تنضم لعضوية المجلس بجانب الخمس أعضاء من ألمانيا واليابان وكندا وهولندا وإسبانيا.

شارك الجهاز في الاجتماعين السنويين للمنتدى خلال عام 2011 في برلين وبانكوك حيث بادر الجهاز بطلب استضافة ورشة عمل المنتدى لعام 2012.

استمر الجهاز خلال عام 2011 في عقد شراكات مع المنظمات المحلية والدولية، حيث قدم عرض تحت عنوان "الحوكمة في القطاع العام" للملتحقين بالبرنامج التدريبي التابع لدائرة التدقيق المالي بدبي "كوادر"، كما استضاف وفد من هذه الدائرة لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات في مجالي التدقيق والمحاسبة. كما قام الجهاز بتقديم دعمه لجمعية المحاسبين ومدققي الحسابات من خلال رعايته لمؤتمر "المحاسبة والمراجعة واستشراف آفاق المستقبل".

من الجدير بالذكر، نيل جهاز أبوظبي للمحاسبة جائزة "المساهمة البارزة - فئة المؤسسات" في الدورة الأولى لجائزة التميز المحاسبي والمالي في الشرق الأوسط والتي نظمها معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW)

4.5.3 المؤتمرات وورش العمل

واصل الجهاز خلال عام 2011 تنظيم المؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة والأفراد حول المواضيع التي تندرج تحت دوره الأساسي وضمن نطاق الخبرات المتوفرة لديه. وفيما يلي نبذة عن نشاطات الجهاز خلال عام 2011:

❁ منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية

واصل الجهاز إقامة هذا المنتدى خلال عام 2011 برئاسة مدير مكتب معايير المحاسبة والتدقيق لديه والذي نتج عنه إصدار 44 ورقة عمل محاسبية فنية.

❁ اجتماع وحدات التدقيق الداخلي

تم إقامة الاجتماع السنوي الثالث لوحدات التدقيق الداخلي في فبراير من عام 2011 بحضور أكثر من 70 رئيس لوحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة ودار النقاش حول التحديات التي تواجه المهنة، والمنهجيات المتبعة، والأنظمة واللوائح الداخلية.

6.3 خطة عمل 2012

في ما يلي أهم ملامح خطة عمل الجهاز لعام 2012 :

- تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي وفق المعايير الدولية وإصدار تقرير التدقيق ضمن المهلة الزمنية المحددة في قانون النظام المالي.
- فحص البيانات المالية لـ 70 جهة خاضعة وتقديم التوصيات لتحسين وتوحيد طرق إعداد التقارير المالية للجهات الخاضعة بما يتفق مع طبيعة عملها ومع المعايير الدولية.
- تقييم أداء إدارات التدقيق الداخلي لـ 50 جهة خاضعة والاستمرار في مساعدة ومساندة الجهات الخاضعة في تطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي.
- إصدار 20 تقرير حول مراجعة المشتريات.
- إصدار 10 تقارير حول مراجعة الخدمات والنواتج ومراجعة المشاريع التنموية.
- فحص البلاغات المحاالة إلى الجهاز والتي تتكشف له خلال القيام بأعماله وإصدار تقارير الفحص الخاص.
- معالجة الأمور المحاسبية المعقدة وتوحيد تفسير معايير التقارير المالية من خلال "منتدى أبوظبي الفني".
- التأكد من الالتزام بقواعد تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة (SAAR).
- تعزيز دور الإدارات المالية في الجهات الخاضعة وإصدار 5 تقارير لتقييم الإدارة المالية.
- استضافة ورشة عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين (IFIAR).
- تدعيم وحدة الأبحاث والمعرفة في الجهاز والاستمرار في التواصل مع جهات محلية وعالمية في مجال المحاسبة والتدقيق من خلال الالتحاق بعضوية الجهات المناسبة والمفيدة.
- إصدار دليل منهجية "تقييم مخاطر الاحتيال".
- الاستمرار في تقديم المشورة للجهات الخاضعة.

الجزء الرابع

البيانات المالية
المدققة للعام
2011

البيانات المالية المدققة للعام 2011



الجزء الرابع
البيانات المالية المدققة للعام 2011

جهاز أبوظبي للمحاسبة
البيانات المالية
مع تقرير مدققي الحسابات
كما في 31 ديسمبر 2011



تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى معالي رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لجهاز أبوظبي للمحاسبة (الجهاز)، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2011 وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي وبيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وعن نظام الرقابة بشكل تراه الإدارة ضرورياً لتمكين من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاحتيايل أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات، وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية للبيانات المالية سواء نتيجة لاحتيايل أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للجهاز. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

باعتقادنا، إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للجهاز كما في 31 ديسمبر 2011 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

Ernst & Young

بتوقيع:

أندريه كسباريان

شريك

إرنست ويونغ

رقم القيد 365

30 يناير 2012

أبو ظبي

جدول المحتويات

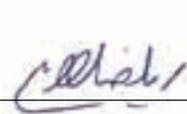
الصفحة

1	بيان المركز المالي	1
2	بيان الأداء المالي	2
3	بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي	3
4	بيان التدفقات النقدية	4
5	بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية	5
16-6	إيضاحات حول البيانات المالية	6

← جهاز أبوظبي للمحاسبة
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2011

2010 درهم	2011 درهم	إيضاح	
			الأصول
			الأصول المتداولة
25,058,433	30,190,808	4	نقد في الصندوق ولدي البنوك
<u>7,952,158</u>	<u>6,311,142</u>	5	مدينون وذمم مدينة أخرى
<u>33,010,591</u>	<u>36,501,950</u>		
			الأصول غير المتداولة
4,716,435	2,594,422	6	ممتلكات وألات ومعدات (صافي)
1,315,047	596,672	7	الأصول غير الملموسة (صافي)
<u>-</u>	<u>626,525</u>		دفعات مقدمة للموردين
<u>6,031,482</u>	<u>3,817,619</u>		
<u>39,042,073</u>	<u>40,319,569</u>		إجمالي الأصول
			الالتزامات
			الالتزامات المتداولة
3,797,752	2,768,310	8	دائنون وذمم دائنة أخرى
<u>21,838,688</u>	<u>21,387,621</u>		حساب حكومة أبوظبي
<u>25,636,440</u>	<u>24,155,931</u>		
			الالتزامات غير المتداولة
1,873,364	1,093,458		حساب حكومة أبوظبي
<u>11,532,269</u>	<u>15,070,180</u>	9	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
<u>13,405,633</u>	<u>16,163,638</u>		
<u>39,042,073</u>	<u>40,319,569</u>		إجمالي الالتزامات

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية بناءً على قرار رئيس الجهاز بتاريخ 30 يناير 2012.



رياض عبد الرحمن المبارك
رئيس الجهاز



محمد سيف المهيري
مدير رئيسي - المالية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزء من هذه البيانات المالية.

← جهاز أبوظبي للمحاسبة
بيان الأداء المالي
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010 درهم	2011 درهم	إيضاح	
109,180,583	109,616,477	11	الإيرادات
<u>1,107,089</u>	<u>1,011,852</u>		المساهمة المالية من حكومة أبوظبي إيرادات أخرى
<u>110,287,672</u>	<u>110,628,329</u>		إجمالي الإيرادات
92,492,625	94,016,751		المصروفات
2,588,251	4,672,268	9	الأجور والرواتب ومزايا العاملين مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
4,175,396	4,158,118		الاستهلاك
<u>11,031,400</u>	<u>7,781,192</u>	10	المصروفات الإدارية والعمومية
<u>110,287,672</u>	<u>110,628,329</u>		إجمالي المصروفات

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزء من هذه البيانات المالية.

← جهاز أبوظبي للمحاسبة
بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010 درهم	2011 درهم	
32,892,635	23,712,052	الرصيد في 1 يناير
100,000,000	108,385,504	مساهمات مستلمة خلال العام
(109,180,583)	(109,616,477)	مساهمات محققة كإيرادات خلال العام
<u>23,712,052</u>	<u>22,481,079</u>	الرصيد في 31 ديسمبر

مبوبة في بيان المركز المالي كما يلي:

2010 درهم	2011 درهم	
1,873,364	1,093,458	الالتزامات غير المتداولة
<u>21,838,688</u>	<u>21,387,621</u>	الالتزامات المتداولة
<u>23,712,052</u>	<u>22,481,079</u>	

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزء من هذه البيانات المالية.

← جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010 درهم	2011 درهم	إيضاح
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
التسويات للبنود غير النقدية		
4,175,396	4,158,118	
2,588,251	4,672,268	9
(38,000)	(96,027)	الاستهلاك مخصص نهاية الخدمة للموظفين أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(94,012)	1,641,016	
(11,731,605)	(1,029,442)	
(9,180,583)	(1,230,973)	النقص (الزيادة) في الدينون والذمم المدينة الأخرى النقص في الدائون والذمم الدائنة الأخرى النقص في حساب حكومة أبوظبي
<u>(2,954,495)</u>	<u>(1,134,357)</u>	9
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المسددة خلال السنة		
<u>(17,235,048)</u>	<u>6,980,603</u>	صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		
(1,511,192)	(571,905)	6
(86,753)	(745,825)	7
-	(626,525)	
<u>38,000</u>	<u>96,027</u>	شراء ممتلكات ومعدات شراء أصول غير ملموسة دفعات مقدمة للموردين عائد بيع ممتلكات ومعدات
<u>(1,559,945)</u>	<u>(1,848,228)</u>	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(18,794,993)	5,132,375	الزيادة (النقص) في النقد وما يعادله
<u>43,853,426</u>	<u>25,058,433</u>	النقد وما يعادله كما في بداية السنة
<u>25,058,433</u>	<u>30,190,808</u>	4
النقد وما يعادله كما في نهاية السنة		

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزء من هذه البيانات المالية.

← جهاز أبوظبي للمحاسبة بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

البيان	مبالغ الموازنة درهم	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة درهم	الاختلافات درهم
مقبوضات المساهمة من حكومة أبوظبي	136,237,000	108,385,504	27,851,496
إيرادات من جهات غير خاضعة إجمالي المقبوضات	-	915,825	(915,825)
المصروفات	136,237,000	109,301,329	26,935,671
الباب الأول - رواتب ومصروفات الموظفين شاملة الراتب الاساسي والعلاوات الأخرى	94,938,000	84,582,083	10,355,917
بدل رسوم دراسية	2,640,000	2,574,105	65,895
اشتراكات صندوق معاشات ومكافآت التقاعد	3,352,000	2,748,540	603,460
مكافآت نهاية الخدمة	3,600,000	1,134,357	2,465,643
التأمين الصحي	2,871,000	2,495,727	375,273
تدريب الموظفين	2,000,000	688,533	1,311,467
مصروفات أخرى	550,000	380,592	169,408
أجمالي رواتب ومصروفات الموظفين شاملة	109,951,000	94,603,937	15,347,063
الباب الثاني - مصروفات تشغيلية أخرى	800,000	233,349	566,651
أتعاب خدمات توظيف	8,162,000	910,148	7,251,852
أتعاب استشارية	4,605,000	3,553,669	1,051,331
إيجار المكاتب ومصاريف متعلقة أخرى	140,000	72,725	67,275
مصاريف سيارات (تأمين، صيانة، وقود)	1,617,000	1,358,356	258,644
تشغيل وصيانة الحاسب الآلي و الأثاث ومعدات المكاتب	110,000	108,390	1,610
الكتب و الاشتراكات المهنية والعلمية	500,000	100,950	399,050
مصاريف الهوية المؤسسية و الإعلانات	1,500,000	504,628	995,372
سفر ومهمات رسمية	3,050,000	1,371,336	1,678,664
مصروفات أخرى	20,484,000	8,213,551	12,270,449
إجمالي المصروفات التشغيلية الأخرى	5,802,000	6,483,841	(681,841)
الباب الثالث- المصروفات الرأسمالية	80,000	64,000	16,000
السيارات	324,000	108,480	215,520
الأثاث و معدات المكاتب	2,623,000	381,425	2,241,575
معدات الحاسب الآلي	100,000	18,000	82,000
تحسينات أماكن مستأجرة	2,225,000	925,825	1,299,175
أصول غير ملموسة	450,000	446,526	3,474
الأعمال الرأسمالية تحت التشغيل (مبنى الجهاز)	-	(96,028)	96,028
عائدات بيع ممتلكات ومعدات	5,802,000	1,848,228	3,953,772
أجمالي المصروفات الرأسمالية	-	4,635,613	(4,635,613)
صافي المقبوضات	-	-	-

ملاحظة: يتم إعداد موازنة الجهاز والبيانات المالية باستخدام أسس مختلفة. حيث يتم إعداد بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية على نفس الأساس الذي يتبع لإعداد الموازنة وهو الأساس النقدي. إن المعلومات الإضافية المتعلقة بالموازنة المعتمدة والتسوية بين المبالغ المبينة في البيان أعلاه والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم 15 بالبيانات المالية.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزء من هذه البيانات المالية.

← جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2011

1 عام

جهاز أبوظبي للمحاسبة "الجهاز" هو هيئة حكومية مستقلة، تم إنشاؤه وفقاً للقانون رقم (14) لسنة 2008 ليحل محل جهاز الرقابة المالية. ويتمثل دوره الرئيسي في:

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات العامة تتم بكفاءة وفاعلية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات العامة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية في الجهات العامة.

يقع المقر الرئيسي للجهاز في برج الصقر - شارع حمدان بن محمد، ص.ب: 435 أبوظبي الإمارات العربية المتحدة.

بلغ عدد موظفي الجهاز 135 موظف كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 138 موظف).

2 أسس إعداد البيانات المالية

1.2 أسس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية للجهاز وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. تعرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة، وهي العملة الرئيسية للجهاز.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإيضاحات

تتوافق السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مع تلك التي تم اتباعها في العام الماضي باستثناء ما يلي:

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 25 - مزايا الموظفين - يعد المعيار فعالاً اعتباراً من 1 يناير 2011، ويوضح الأسس المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بمزايا العاملين في منشآت القطاع العام وهو مبني على معيار المحاسبة الدولي 19 "مزايا الموظفين". يتعامل المعيار مع أربعة فئات من مزايا الموظفين، المزايا قصيرة الأجل، مزايا ما بعد التوظيف، المزايا الأخرى طويلة الأجل، مكافآت نهاية الخدمة. إن المزايا التي لا تعد مقابلاً لخدمات يقدمها الموظفين أو الموظفين السابقين للمنشأة لا تدخل ضمن نطاق هذا المعيار. إن تطبيق هذا المعيار لم يكن له أثر على أداء الجهاز ومركزه المالي.

← جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2011

3.2 التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية – معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الصادرة وغير ملزمة التطبيق

لم يقم الجهاز بتبني المعايير الجديدة الصادرة أو المعدلة والمذكورة أدناه والتي لم يحن تاريخ تطبيقها خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 27 – الزراعة – فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 أبريل 2011
 - معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 28 – الأدوات المالية: العرض – فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013
 - معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 29 – الأدوات المالية: الاعتراف والقياس – فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013
 - معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 30 – الأدوات المالية: الإفصاحات – فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013
 - تحسينات في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام – فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013
- إن تطبيق المعايير أو تعديلاتها والتحسينات المذكورة أعلاه في المستقبل لن يؤثر على المركز المالي أو الأداء المالي للجهاز، ولكن قد ينشأ عنها تعديلات في عرض البيانات المالية والإيضاحات الإضافية أو المعدلة.

4.2 التقديرات والافتراضات غير المؤكدة

لا يوجد تقديرات وافتراضات رئيسية متعلقة بمنافع مستقبلية وغير مؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي لها مخاطر هامة قد تتسبب في إجراء تعديلات مادية للمبالغ المدرجة بالبيانات المالية خلال السنة القادمة.

3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

1.3 تحقيق الإيرادات

المساهمة المالية من حكومة أبوظبي: يتم إدراج المبالغ المستلمة من الحكومة في حساب حكومة أبوظبي. يتم إثبات المساهمة المستلمة كإيراد في بيان الأداء المالي عندما يتم تقديم الخدمة وتحقيق الشروط الملحقة بالمساهمات وفي حدود المصروفات السنوية بعد خصم الإيرادات الأخرى خلال العام.

إيرادات أخرى:

يتم إثبات الإيرادات الأخرى عند التمكن من تقييم نتيجة المعاملة بطريقة معقولة وبناءً على مرحلة اكتمال المعاملة في تاريخ المركز المالي.

3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

(تتمة)

2.3 ممتلكات ومعدات

يتم إثبات الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم، كما يتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر أو فترة الأيجار المتبقية لكل منها كما يلي:

السيارات	4 سنوات
الأثاث والمفروشات	4 سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	3 سنوات
تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة	4 سنوات
أجهزة ومعدات مكتبية	3 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لأي انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجود هذا المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض قيمة الأصل المرحلة لقيمتها القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة المرحلة لأصل ما عن قيمته القابلة للاسترداد.

3.3 الأصول غير الملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة في برامج الحاسب الآلي، ويتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم، كما يتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لها وهو 3 سنوات.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة لأي انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد المبلغ المرحل للأصل. وفي حال وجد هذا المؤشر، وعندما يكون المبلغ المرحل أعلى من مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، يتم تخفيض قيمة الأصل الدفترية لمبلغ الخدمة القابل للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما يزيد المبلغ المرحل للأصل عن مبلغ الخدمة القابل للإسترداد.

4.3 المدينون والذمم المدينة الأخرى

تدرج الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي مخصصاً منها المبالغ المقدر عدم تحصيلها، ويتم عمل تقدير للمدينون المشكوك في تحصيلها عندما يكون هناك احتمال لعدم تحصيلها، كما تشطب الديون المدومة عندما يكون تحصيل المبالغ بالكامل غير محتمل. لم يتم تكوين مخصص في 2011 (2010: صفر)، كما لم يتم شطب ديون خلال العام (2010: صفر)

← جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2011

3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

(تتمة)

5.3 الدائنون والذمم الدائنة الأخرى

يتم إثبات المطالبات للمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل للبضائع والخدمات التي تم الحصول عليها سواء تمت المطالبة بها من قبل المورد أو لم تتم.

6.3 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (25) والذي يتطلب استخدام التقنيات الاكتوارية للقيام بتقدير يمكن الاعتماد عليه لقيمة المنفعة التي اكتسبها الموظفون مقابل الخدمات المؤداة في الفترة الحالية وكذلك الفترات السابقة، كما يتطلب القيام بتقديرات حول معدل دوران الموظفين وحول المتغيرات المالية وخصم تلك المنافع باستخدام طريقة إثتمان الوحدة المقدرة.

7.3 النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد والأرصدة لدى البنك والودائع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع.

8.3 المعاملات بالعملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. كما يعاد تحويل الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي. ويتم تسجيل الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل ضمن بيان الأداء المالي.

← جهاز أبوظبي للمحاسبة
إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2011

4 نقد في الصندوق ولدى البنوك

2010 درهم	2011 درهم	
25,050,433	30,182,808	نقد في الصندوق ولدى البنوك
<u>8,000</u>	<u>8,000</u>	عهد نثرية
<u>25,058,433</u>	<u>30,190,808</u>	

5 مدينون ودمم مدينة أخرى

2010 درهم	2011 درهم	
2,289,779	2,189,703	مصرفات مدفوعة مقدماً
4,868,218	4,121,439	سلف وقروض موظفين
<u>794,161</u>	<u>-</u>	مدينون آخرون
<u>7,952,158</u>	<u>6,311,142</u>	

← جهاز أبوظبي للمحاسبة
إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2011

6 ممتلكات ومعدات

الإجمالي درهم	آلات وأجهزة ومعدات درهم	تركيبات وتحسينات في مياتي مستأجرة درهم	أجهزة الحاسب الآلي درهم	الأثاث والمفروشات درهم	السيارات درهم	
						2011
						التكلفة:
12,359,811	1,276,102	3,807,879	4,005,909	2,574,921	695,000	الرصيد كما في 1 يناير 2011
571,905	108,480	18,000	381,425	-	64,000	الإضافات
(524,439)	-	-	(266,439)	-	(258,000)	الاستبعادات
<u>12,407,277</u>	<u>1,384,582</u>	<u>3,825,879</u>	<u>4,120,895</u>	<u>2,574,921</u>	<u>501,000</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011
						مجمع الاستهلاك:
7,643,376	956,562	2,105,095	2,911,857	1,119,470	550,392	الرصيد كما في 1 يناير 2011
2,693,918	296,735	953,257	772,557	631,228	40,141	استهلاك السنة
(524,439)	-	-	(266,439)	-	(258,000)	الاستبعادات
<u>9,812,855</u>	<u>1,253,297</u>	<u>3,058,352</u>	<u>3,417,975</u>	<u>1,750,698</u>	<u>332,533</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011
						صافي القيمة الدفترية:
<u>2,594,422</u>	<u>131,285</u>	<u>767,527</u>	<u>702,920</u>	<u>824,223</u>	<u>168,467</u>	كما في 31 ديسمبر 2011
						2010
						التكلفة:
10,973,619	1,198,282	3,749,529	3,388,466	1,957,342	680,000	الرصيد كما في 1 يناير 2010
1,511,192	77,820	58,350	617,443	617,579	140,000	الإضافات
(125,000)	-	-	-	-	(125,000)	الاستبعادات
<u>12,359,811</u>	<u>1,276,102</u>	<u>3,807,879</u>	<u>4,005,909</u>	<u>2,574,921</u>	<u>695,000</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2010
						مجمع الاستهلاك:
4,981,866	671,854	1,161,653	1,925,793	616,224	606,342	الرصيد كما في 1 يناير 2010
2,786,510	284,708	943,442	986,064	503,246	69,050	استهلاك السنة
(125,000)	-	-	-	-	(125,000)	الاستبعادات
<u>7,643,376</u>	<u>956,562</u>	<u>2,105,095</u>	<u>2,911,857</u>	<u>1,119,470</u>	<u>550,392</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2010
						صافي القيمة الدفترية:
<u>4,716,435</u>	<u>319,540</u>	<u>1,702,784</u>	<u>1,094,052</u>	<u>1,455,451</u>	<u>144,608</u>	كما في 31 ديسمبر 2010

← جهاز أبوظبي للمحاسبة
إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2011

7 الأصول غير الملموسة

برامج حاسب آلي		
2010 درهم	2011 درهم	
4,126,717	4,213,470	التكلفة:
<u>86,753</u>	<u>745,825</u>	الرصيد كما في 1 يناير
<u>4,213,470</u>	<u>4,959,295</u>	الإضافات
		الرصيد كما في 31 ديسمبر
1,509,537	2,898,423	مجمع الاستهلاك:
<u>1,388,886</u>	<u>1,464,200</u>	الرصيد كما في 1 يناير
<u>2,898,423</u>	<u>4,362,623</u>	استهلاك العام
		الرصيد كما في 31 ديسمبر
<u><u>1,315,047</u></u>	<u><u>596,672</u></u>	صافي القيمة الدفترية:
		كما في 31 ديسمبر

8 دائنون و ذمم دائنة أخرى

2010 درهم	2011 درهم	
2,025,695	947,874	دائنون تجاريون
<u>1,772,057</u>	<u>1,820,436</u>	المصروفات المستحقة
<u><u>3,797,752</u></u>	<u><u>2,768,310</u></u>	

9 مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

2010 درهم	2011 درهم	
11,898,513	11,532,269	الرصيد كما في 1 يناير
2,588,251	4,672,268	المخصص المكون خلال السنة
<u>(2,954,495)</u>	<u>(1,134,357)</u>	مكافآت نهاية الخدمة المسددة خلال السنة
<u><u>11,532,269</u></u>	<u><u>15,070,180</u></u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر

← جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2011

10 المصروفات الإدارية والعمومية

2010 درهم	2011 درهم	
1,090,021	504,628	سفر ومهمات رسمية
482,037	525,261	توظيف
2,364,293	755,172	الاستشارات
2,248,008	2,574,777	الإيجار
1,163,765	1,469,489	صيانة الحاسب الآلي
<u>3,683,276</u>	<u>1,951,865</u>	مصروفات أخرى
<u>11,031,400</u>	<u>7,781,192</u>	

11 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في المعاملات التي تتم مع حكومة أبوظبي، وموظفي الإدارة الرئيسيين في الجهاز، بالإضافة إلى الشركات التي يكون تلك الأطراف ملاك رئيسيون بها أو يسيطرون عليها.

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في بيان الأداء المالي فيما يلي:

حكومة أبوظبي

2010 درهم	2011 درهم	
<u>109,180,583</u>	<u>109,616,477</u>	مساهمة حكومة أبوظبي

رواتب ومزايا الموظفين الرئيسيين

يشمل موظفو الإدارة الرئيسيون كلاً من رئيس الجهاز والمديرين التنفيذيين ومديري الأقسام. وفيما يلي إجمالي رواتب ومزايا ومكافآت الموظفين الرئيسيين، وبيان بعدد الموظفين الرئيسيين:

2010 درهم	2011 درهم	
13,445,415	14,106,527	رواتب ومزايا ومكافآت
469,547	774,275	مكافآت نهاية الخدمة المستحقة
9 أفراد	9 أفراد	عدد الموظفين الرئيسيين

← جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2011

12 الالتزامات والارتباطات

بلغت الالتزامات الرأسمالية المتعاقد عليها كما في 31 ديسمبر 2011، والتي لم يتم تكوين مخصص لها ما قيمته 7.224.475 درهم (2010: صفر درهم).

13 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

1.13 مخاطر العملات

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية المدرجة بالعملات الأجنبية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يقوم الجهاز بإدارة حساباته البنكية بالدرهم والذي يمثل العملة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر العملات.

2.13 مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية. لا يملك الجهاز أصولاً والتزامات مالية تعتمد بشكل جوهري على أسعار الفائدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر أسعار الفائدة.

3.13 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأداة المالية من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية.

يتعرض الجهاز لمخاطر الائتمان على الذمم المدينة، والتي تشمل المدفوعات المقدمة وقروض الموظفين. يسعى الجهاز لتقليل المخاطر الائتمانية بوضع حدود لقروض الموظفين ومراقبة الذمم المدينة القائمة.

14 القيم العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الأصول المالية والالتزامات المالية، وتشتمل الأصول المالية على نقد وأرصدة لدى البنوك والمدينون والذمم المدينة الأخرى، كما تشتمل الالتزامات المالية على الدائنون والذمم الدائنة الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية جوهرياً عن قيمها المرحلة حيث أن الأصول والالتزامات المالية ذات طبيعة قصيرة الأجل.

← جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2011

15 بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية

1.15 يتم إعداد موازنة الجهاز على أساس نقدي باستخدام التصنيف على أساس طبيعة المصروفات للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر وهي نفس فترة البيانات المالية. تم الموافقة على الموازنة من قبل سمو ولي عهد أبوظبي ورئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي وتم إدراجها ضمن الموازنة العامة لحكومة أبوظبي وفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم 1 جلسة 2 / 2011 الصادر في 16 يونيو 2011.

2.15 يختلف أساس إعداد الموازنة عن أساس إعداد البيانات المالية، حيث يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق باستخدام تصنيف على أساس طبيعة المصروفات في بيان الأداء المالي، في حين أن إعداد الموازنة يتم بناءً على الأساس النقدي. تم إعادة تنظيم المبالغ في البيانات المالية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما تم إعادة تصنيفها بحيث تكون على نفس الأساس المستخدم في الموازنة المعتمدة. وبناءً عليه يتم عرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية التي أعدت على أساس قابل للمقارنة مع الموازنة المعتمدة في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية.

3.15 في حالة اختلاف أساس إعداد الموازنة عن أساس إعداد البيانات المالية فإن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 24 يتطلب إعداد تسوية بين المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة كما وردت ببيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية مع المبالغ الفعلية في البيانات المالية مع تحديد أي اختلافات في الأسس والتوقيت والمنشآت بشكل منفصل.

4.15 ”الإختلافات في الأساس“ يحدث عندما يتم إعداد الموازنة المعتمدة بناءً على أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. إن الجهاز يقوم بإعداد الموازنة بناءً على الأساس النقدي بينما يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق.

5.15 ”الإختلافات في التوقيت“ يحدث عندما تختلف فترة الموازنة عن فترة التقرير الظاهرة في البيانات المالية. لا يوجد اختلاف في التوقيت حيث أن فترة الموازنة هي مثل فترة البيانات المالية.

6.15 ”الإختلافات في المنشأة“ يحدث عندما يتم إغفال برامج أو أنشطة تشكل جزءاً من المنشأة التي يتم إعداد بياناتها المالية.

← جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2011

15 بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية

(تتمة)

7.15 إن الاختلافات في العرض هي نتيجة الاختلافات في الشكل والتصنيف المعتمد لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية.

8.15 فيما يلي بيان بالتسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة كما وردت في بيان المقارنة بين الموازنة والمبالغ الفعلية والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

الإجمالي درهم	التمويلية درهم	الاستثمارية درهم	التشغيلية درهم	2011
4,635,613	-	(1,848,228)	6,483,841	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة كما هي معروضة في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية
496,762	-	-	496,762	الاختلافات في المنشأة
<u>5,132,375</u>	<u>-</u>	<u>(1,848,228)</u>	<u>6,980,603</u>	المبالغ الفعلية في بيان التدفقات النقدية

9.15 الاختلافات في المنشأة يتمثل في مدفوعات قروض الإسكان للموظفين والمبالغ 496.762 درهم.

10.15 تفسير الاختلافات بين المبالغ الفعلية والموازنة.

إن إجمالي الأختلاف البالغ 32 مليون درهم نتج عن تخفيض الإنفاق خلال العام الحالي للمصروفات التشغيلية والرأسمالية.

بناءً على الفائض المرحل والحالي وكذلك أرصدة النقد في الصندوق ولدى البنوك المتوفرة في بداية العام، فقد قام الجهاز بطلب مساهمة من حكومة أبوظبي بلغت 108 مليون درهم فقط مقابل الموازنة المعتمدة والبالغة 136.2 مليون درهم خلال عام 2011.

16 أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض السنة الحالية فيما يتعلق بالجزء غير المتداول من حساب حكومة أبوظبي المحول من الالتزامات المتداولة الى الالتزامات غير المتداولة.

جهاز أبوظبي للمحاسبة
Abu Dhabi Accountability Authority



www.adaa.abudhabi.ae